الأمم المتحدة

E/CN.7/2002/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 December 2001
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة الخامسة والأربعون
فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
توجيهات السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يقدم هذا التقرير نظرة عامة عن التوجه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) وعن الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها خلال عام ٢٠٠١ دعماً لجهود المجتمع الدولي في تنفيذ الاستراتيجية العالمية المتفق عليها إبان الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً. وقد عمل اليوندسيب كمحفز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تدعمه في ذلك شبكة من المكاتب الميدانية الواقعة في مناطق وبلدان رئيسية، وذلك من أجل تشجيع وتيسير ودعم العمل وفقاً للأهداف والغايات التي اعتمدت في الدورية الاستثنائية العشرين. كما روّج اليوندسيب للتعاون على الصعيد دون الإقليمي ووسّع التعاون الثنائي الأطراف بين الحكومات. وقام أيضاً بتعبئة الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية.

* E/CN.7/2002/1

الأمم المتحدة

E/CN.7/2002/8

Distr.: General
28 December 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

V.01-90190

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: نظرة عامة على الأهداف والأنشطة الاستراتيجية	١-٨	٣
ثانيا - الأنشطة العملياتية	٩-٩٤	٥
ألف - أفريقيا	٩-٢٥	٥
باء - أوروبا الوسطى والشرقية	٢٦-٣٧	٨
جيم - جنوبي آسيا	٣٨-٤٢	١٠
دال - شرقي آسيا والمحيط الهادئ	٤٣-٥٩	١١
هاء - غرب ووسط آسيا	٦٠-٧١	١٤
واو - أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٢-٩٠	١٧
زاي - المسائل المتعلقة بالأنشطة العملياتية	٩١-٩٤	٢٠
ثالثا - الأنشطة المواضيعية والأنشطة الأخرى	٩٥-١٣٥	٢١
ألف - الانضمام للمعاهدات ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة	٩٥-٩٨	٢١
باء - دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	٩٩-١٠٢	٢٢
جيم - أنشطة البحوث والمختبرات	١٠٣-١٠٧	٢٢
دال - غسل الأموال	١٠٨-١١٢	٢٣
هاء - خفض الطلب	١١٣-١٢٠	٢٤
واو - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	١٢١-١٢٦	٢٥
زاي - التعاون والدعوة إلى المناصرة فيما بين الوكالات	١٢٧-١٣٥	٢٧
رابعا - شؤون الإدارة والمالية	١٣٦-١٤٤	٢٨
ألف - الرصد والتقييم	١٣٦-١٣٧	٢٨
باء - الوضع المالي	١٣٨-١٤٠	٢٩
جيم - حشد الموارد	١٤١-١٤٤	٢٩

أولاً – برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: نظرة عامة على الأهداف والأنشطة الاستراتيجية

١ - خلال عام ٢٠٠١، قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) بدعم المجتمع الدولي في تنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها إبان الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي تلك الدورة الاستثنائية، اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية عالمية تستند إلى نهج يوازن بين عنصري خفض الطلب وخفض العرض اللذين يدعم كل منهما الآخر. واعتمدت أيضاً الإعلان السياسي (القرار دإ-٢/٢٠، المرفق) الذي دعت فيه إلى تنفيذ خطة العمل والتدابير المتفق عليها، بحلول عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، على التوالي.

٢ - وتستخدم خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (القرار ١٣٢/٥٤) كدليل تسترشد به الدول الأعضاء في تحقيق انخفاض ملحوظ في الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨، وفقاً لما يقتضيه الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وقد واصل اليوندسيب مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك دعم الحكومات في إقامة بنية تحتية للدراسات الوبائية لإسناد قاعدة البيانات عن حالة تعاطي المخدرات ولتعزيز اتباع أفضل ممارسات الوقاية والتدابير العلاجية. كما عمل اليوندسيب على نحو وثيق مع مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها (EMCDDA)، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالات متخصصة في منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية (الآيلو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية.

٣ - كما دعم اليوندسيب الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ الأهداف والغايات المحددة إبان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والمتعلقة بالقضاء على زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب غير المشروعة أو خفضها بدرجة ملحوظة بحلول عام ٢٠٠٨. وبدعم، اليوندسيب أيضاً، تتولى الحكومات، ولا سيما في المنطقة الانديّة وجنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها، بتنفيذ سلسلة من خطط العمل الموجهة نحو تقليل عرض العقاقير والطلب عليها على نحو غير مشروع. وواصل اليوندسيب سعيه إلى إشراك البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية في دعم البلدان التي تأثرت بالزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات، عن طريق التنمية البديلة. وقد حققت عدة حكومات تقدماً ملحوظاً في بلوغ أهداف الدورة الاستثنائية، ومن بينها حكومات باكستان، وبيرو، وبوليفيا، وجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية، وميانمار، حيث انخفضت الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا انخفاضاً ملموساً.

٤ - ومد اليوندسيب يد المساعدة إلى الدول للتقيّد بأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتم تحقيق انضمام شامل تقريباً إليها. وبناء على طلبات البلدان، قدم اليوندسيب دعمه إلى الحكومات في الملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالعقاقير الخطيرة، بما فيها جرائم غسل الأموال. وقدمت المساعدة إلى الحكومات أيضاً من أجل تعزيز التعاون القضائي في مكافحة الجرائم المتصلة بالعقاقير، بما في ذلك إتاحة التدريب إلى أعضاء السلطة القضائية وموظفي إنفاذ القوانين والنيابة العامة. وجرى أيضاً تدريب الموظفين العاملين في ميدان خفض الطلب على العقاقير.

٥ - وقد دعت خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع (القرار دإ-٤/٢٠ ألف) التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، المجتمع الدولي إلى إيلاء أولوية عليا لمكافحة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية في جميع

جوانبها. وتهدف أنشطة اليوندسيب الجارية دعماً لخطة العمل إلى تقديم دعم علمي لأنشطة مراقبة العقاقير ومواصلة تطوير نظام غرفة المقاصة العالمي لنشر المعلومات عن شتى جوانب مشكلة المنشطات الأمفيتامينية نشراً دقيقاً وفي المواعيد المناسبة. وبغية تقاسم خبراته في هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الأخرى، عقد اليوندسيب، بالتعاون مع حكومة بلجيكا، مؤتمراً رفيع المستوى في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حول تحديد مشكلة المنشطات الأمفيتامينية وفهمها والاستجابة لها: ما هي الأنشطة الناجعة؟ وساهم اليوندسيب أيضاً في المناقشة العالمية التي تناولت طبيعة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية ونطاقها، وذلك بنشر تحليل معمق للعقاقير التركيبية السرية، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية، بعنوان الاتجاهات العالمية للعقاقير غير المشروعة في عام ٢٠٠١[1]، وذلك في إطار سلسلة الدراسات التي ينشرها مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (الأوديسيسيب).

٦ - وعمل اليوندسيب بصفته الأمانة الفنية للجنة المخدرات في دورتها الرابعة والأربعين العادية والمستأنفة وفي الاجتماعات المعقودة ما بين الدورات. وقدم اليوندسيب أيضاً خدماته إلى سلسلة الاجتماعات غير الرسمية للبلدان المانحة والمتلقية التي عقدها المدير التنفيذي بناء على الطلب الذي وجهته إليه اللجنة في قرارها ١٦/٤٤، لمناقشة تخطيط أنشطة البرنامج التنفيذية وصوغها. كما قدم اليوندسيب مساعدته إلى اللجنة في رصد تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وجرى بصفة خاصة إعداد التقرير الإثني سنوي الأول المدمج للمدير التنفيذي عن التقدم الذي أحرزته الحكومات في تحقيق الأهداف والغايات المقررة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، والمبينة في الإعلان السياسي. واستند ذلك التقرير إلى المعلومات التي قدمتها ١٠٩ حكومة في ردودها على الاستبيانات. كما اعتمدت اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة الاستبيان الاثني سنوي المنقح، والذي جرى إعداده وفقاً لقرار اللجنة ٢/٤٤. وبصفته الأمانة الفنية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، قدم اليوندسيب دعمه إلى الهيئة في رصد عمل نظام المراقبة الدولية للمخدرات والاتجار بالسلائف الكيميائية.

٧ - وكان متوقعاً أن تحقق إيرادات صندوق اليوندسيب من التبرعات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغاً قدره ١٣١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويمثل هذا المبلغ انخفاضاً بنسبة ٧,٥ في المائة عن الإيرادات التي تلقاها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد واصل اليوندسيب بذل جهوده الرامية إلى توسيع قاعدة المتبرعين للصندوق، كما واصل تشجيع البلدان المتلقية للمساعدة على تحمل حصة متزايدة من العبء المالي في تنفيذ أنشطتها الوطنية لمراقبة العقاقير. ونتيجة لذلك، تحققت زيادة ملحوظة في تقاسم التكلفة دعماً لبرامج مراقبة العقاقير، وبصفة خاصة البرامج في البرازيل، وبوليفيا، وبيرو، والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا، حيث قدمت حكوماتها إسهامات في تقاسم التكلفة بلغ مجموعها ٢٦,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهو ما يزيد عن ضعف مبلغ هذه الأموال التي وردت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. واستمدت نسبة كبرى من الأموال المقدمة في إطار ترتيبات تقاسم التكلفة من القروض التي قدمتها المؤسسات المالية إلى الحكومات المعنية. وأدى التعاون بين اليوندسيب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تحقيق زيادة ملموسة في تمويل أنشطة عام ٢٠٠١ في مجال فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومراقبة العقاقير. وما زال مركز الوقاية من تعاطي المخدرات، وهو منظمة يابانية غير حكومية، يمثل أكبر متبرع غير حكومي، حيث قدم مبلغ ٢٠٠ ٦٢٢ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٨ - وأدى اليوندسيب دوراً حافزاً في دعم العمل المتواصل على مكافحة مشكلة المخدرات الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية. وقدمت المكاتب الميدانية مجموعة واسعة من برامج المساعدة

التقنية التي تشمل تقليل العرض، والقضاء على الاتجار غير المشروع، وخفض الطلب. وقدم اليوندسيب دعمه في تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وفي تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في قرارات الدورة الاستثنائية العشرين. وتولت المكاتب الميدانية تعزيز التعاون من خلال مجموعة من الوسائل المتنوعة التي تضمنت مذكرات التفاهم، ودعم الحكومات في اعتماد وتنفيذ خطط وطنية شاملة لمراقبة المخدرات وتعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وخاصة التعاون ذو الطبيعة عبر الحدودية.

ثانياً – الأنشطة العملياتية

ألف – أفريقيا

الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٩ – قدم برنامج اليوندسيب الشامل لأفريقيا دعمه للتدخلات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وطبقت عملية استشارية واسعة مع البلدان الأفريقية وأصحاب المصلحة لرعاية المشاركة الأفريقية في وضع سياسات وبرامج متكاملة لمراقبة العقاقير ولتعبئة الالتزام السياسي. ومن بين الصعوبات التي يلاقيها اليوندسيب شحة المعلومات عن الشؤون المتصلة بالعقاقير في أفريقيا، وهو عامل حاسم يعيق تخطيط السياسات وتنفيذ البرامج. ويضطلع اليوندسيب في أنشطة جارية في ميادين تقليل العرض، والقضاء على الاتجار غير المشروع، والتخطيط السياسي/الدعوة إلى المناصرة في مجال مراقبة العقاقير، واللذان يشملان وظائف إسداء المشورة الدولية التي يقوم بها خبراء محليون يعملون بالدوام الكامل أو بنصف الدوام. ويجري، علاوة على ذلك، إعداد برامج متعددة السنوات ذات أولوية لكل من غربي أفريقيا وشرقيها وفي نيجيريا. وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، دعم اليوندسيب إقامة قاعدة للبيانات عن خبراء مراقبة العقاقير ومؤسساتها في أفريقيا، التي واصلت عملها في عام ٢٠٠١. كما تعاون اليوندسيب والمنظمة أيضاً على إنشاء وحدة الاتصالات بشأن العقاقير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

١٠ – عقب تأييد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء فرقة العمل الدولية الحكومية لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا، قدم اليوندسيب دعمه لإنشاء أمانة في داكار في صيف ٢٠٠١. وتضمن دعم اليوندسيب تأسيس مكتبة عن غسل الأموال، وتحديد مجالات التخصص للدورات التدريبية، ودعم عقد اجتماع للخبراء حول غسل الأموال في أفريقيا الغربية. كما تعاون اليوندسيب مع الأمانة واللجنة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) على تحقيق اتساق التشريعات على الصعيد الإقليمي، وتحديد أولويات المساعدة، وإجراء تقييم مشترك لأنشطة تقصي الحقائق. وفي شرقي أفريقيا، قدم اليوندسيب، بالتشاور مع الجماعة الإنمائية لشرق أفريقيا والمنسقين الوطنيين، الدعم في وضع سياسة إقليمية لمراقبة العقاقير.

١١ – وعلى صعيد البلدان، دعمت مشاريع اليوندسيب الحكومات في جنوبي أفريقيا ووسطها وشرقيها وغربيها في تأسيس هيئات وطنية لتنسيق مراقبة العقاقير، وصوغ السياسات الوطنية.

١٢ – وفي شمالي أفريقيا، قدم اليوندسيب الخبرات وأدى دوراً حافزاً في إجراء التغييرات على السياسات والبرامج الوطنية لمراقبة العقاقير، ووسع دعمه وتمويله للأنشطة الحكومية في مجال مراقبة العقاقير في المنطقة. ومن الأمثلة على هذا النهج، جرى في المغرب تخطيط أنشطة ترمي إلى إدراج أهداف القضاء على القنب في برامج التنمية الوطنية واستحداث مجموعة من التدابير الرقابية. ومن الأمثلة الأخرى التنفيذ الجاري بالتعاون مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية لمجموعة من الأنشطة التي تستهدف إدراج تدابير قانونية جديدة وتدابير لمراقبة العقاقير المشروعة وخفض الطلب في أنشطة مراقبة العقاقير. وفي إطار برنامج التعاون دون الإقليمي لمراقبة العقاقير، ركزت أنشطة اليوندسيب على تنفيذ الأنشطة الجارية وإعداد مشاريع جديدة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

١٣- استحدث اليوندسيب مبادرة جديدة على مستوى أفريقيا الشامل لتطوير شبكات خبراء إقليمية في شرقي أفريقيا (لين). وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، جمعت أول حلقة عمل لشبكة لين ١٠ خبراء في مجال خفض الطلب حضروا من ٦ بلدان في شرق أفريقيا. وقام المشاركون بتحديد الاحتياجات المحلية لتحسين الوقاية والعلاج، وتعاونوا على صوغ الأنشطة الناتجة وتنفيذها. وزود اليوندسيب أعضاء شبكة لين بالتدريب والمشورة بشأن حسن الممارسة والنماذج. وبعد انعقاد الاجتماع الثاني لشبكة لين لشرقي أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والاستعراض المشترك للدروس المستمدة، سيجري في عام ٢٠٠٢ تكرار تطبيق النهج في غربي أفريقيا.

١٤- واستهلت في أواخر ٢٠٠١ مبادرة على مستوى أفريقيا الشامل لدعم تطوير مبادرة مشتركة بين اليوندسيب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وفيروسه وغيرها من المبادرات في إطار منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الإيدز وفيروسه والوقاية من تعاطي المخدرات. ويتوقع أن تتمكن المبادرة، التي يمولها برنامج الأمم المتحدة المشترك، من جمع بيانات أفضل عن العلاقة المشتركة بين الإيدز وفيروسه وبين تعاطي المخدرات، وهي تهدف لإدراج التدابير الموجهة للمساواة بين الجنسين في مشاريع خفض الطلب الإقليمية.

١٥- وجرى في عام ٢٠٠١ توسيع المشروع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في شرقي أفريقيا، المرتبط بمركز موارد نيروبي، وسيقدّم المشروع التدريب في مجال خفض الطلب لأكثر من ٤٠٠ متدرب من العاملين في المنظمات غير الحكومية والحكومات. ونفذت في اثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر أنشطة قطرية لدعم أنشطة الوقاية والتثقيف التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية. وفي كينيا، وفي إطار دعم مراكز إسداء المشورة للشباب، قُدم التدريب لأكثر من ٢٦٠٠ قائد كشافة، وتناول موضوع التوعية والوقاية من تعاطي المخدرات.

ووزعت على المتدربين زهاء ٧٠٠ نسخة من مواد تدريبية حديثة الإعداد. واستهل اليوندسيب عملية لمراجعة الحسابات أشارت إلى بعض مواطن الضعف المالي والرقابي في إطار الوكالة المنفذة وهي مكتب الكشافة العالمي/رابطة كشافة كينيا. وجرت معالجة هذه المشاكل في أواخر ٢٠٠١. وتشكل المعلومات الناشئة من برنامج التقدير العالمي التابع لليوندسيب، ومن التقدير السريع لحالة تعاطي المخدرات الذي أجري في بعض البلدان، أساساً لوضع مشاريع جديدة هادفة ومركزة لخفض الطلب في فترة السنتين المقبلة.

١٦- وفي غربي أفريقيا، أجريت تقديرات سريعة لحالة تعاطي المخدرات في السنغال وغانا وكوت ديفوار، وجرى تطوير النهوج الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات بالاستناد إلى نتائج التقديرات. واستهل اليوندسيب في أواخر ٢٠٠١ مشروعاً مشتركاً يستهدف إدراج عنصر الوقاية من تعاطي المخدرات في برنامج ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان لتدريس الشباب في المدارس وخارجها في الرأس الأخضر والسنغال وغانا أسلوب المعيشة الصحي. واستناداً إلى الدراسات المسحية لأنماط تعاطي المخدرات في أوساط أطفال المدارس والعاملين في تجارة الجنس في لاغوس وكانو وبورت هاركورت، استهلت في نيجيريا أنشطة وقائية يتولى تنفيذها خبراء في مجال خفض الطلب من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما جرى تقديم التدريب في هذا المجال.

١٧- وأجريت أعمال تحضيرية في جنوب أفريقيا لمدّ مراكز المجتمع المحلي العلاجية إلى المراكز السبعة الباقية في مقاطعات أخرى. وأدخلت التحسينات على برامج تدريب العاملين في الميدان العلاجي، ورعاية التعاون بين مقدمي العلاج المحليين، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، وتوسيع رؤية المشاكل المتصلة بتعاطي العقاقير. ودشن في سويتو في حزيران/يونيه ٢٠٠١ ملعب رياضي متعدد الأغراض، ونظمت مسيرة عامة ضد تعاطي المخدرات في إطار حملة لإذكاء الوعي بمشكلة المخدرات ودعم برامج خفض الطلب عليها. كما نظمت أحداث أخرى لتوسيع رؤية مشكلة

العقاقير ومدّت إلى أكثر من ٤٠ مجتمعاً محلياً في جنوب أفريقيا.

قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٨- قدّم اليوندسيب الدعم في مجالات وضع السياسات الوطنية، واعتماد تدابير لمراقبة العقاقير، ومبادرات مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به، واعتماد تشريعات لمكافحة غسل الأموال وتنفيذها، وتحسين القدرات الوطنية في ميدان مراقبة العقاقير. واستكملت هذه الأنشطة بمجموعة من الأنشطة الأخرى التي اتخذت على الصعيد الإقليمي واستهدفت دعم التعاون الإقليمي والدولي في قطاعي القانون وإنفاذ القوانين، وتحسين قدرات الحظر في مجالات رئيسية من الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة. وقدّم اليوندسيب إلى هذه الأنشطة الإقليمية دعماً مباشراً عن طريق إسناد المكاتب الوطنية وحلقات العمل والتقديرات التي أجريت في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) في ميدان غسل الأموال والتعاون في المجال القضائي.

١٩- وواصل برنامج تقديم المساعدة القانونية إلى ١٩ بلداً في الجنوب الأفريقي وضع شبكة من المراكز المحورية الوطنية، واستكمال ترتيبات العمل مع أمانة السادك واللجنة القانونية، وإعداد خطط التدريب مع كليتي العدل الإقليميتين المشاركتين في بريتوريا وهراري. وتلقى أكثر من ١٨٠ من القضاة والحكام وأعضاء النيابة العامة وكبار المحققين التدريب في ست دورات تدريبية إقليمية. وجرى استكمال البرنامج الإقليمي بتوفير خدمات المشورة الخاصة إلى مكتب المدير الوطني للنيابة العامة في جنوب أفريقيا.

٢٠- وجرى ضمّ ميناء جيبوتي كتوسيع لأنشطة تعزيز المراقبة الإقليمية للموانئ البحرية التي تنفذ بدعم من مجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضاً باسم المنظمة العالمية للجمارك)، والتي تشمل مابوتو وموموباسا ودار السلام ودربان. وخلال عام ٢٠٠١، قامت وحدات الموانئ الجديدة بعدة عمليات ضبطت فيها كميات هائلة من الكوكايين والقنب والمنشطات، وأدى ذلك إلى إجراء تحريات دولية مشتركة للتعرف على خلفية شحنات العقاقير غير المشروعة ومنظميها. وجرى الحصول على تمويل إضافي لمدّ الأنشطة إلى موانئ جنوب أفريقيا وموريشيوس المعرضة لعمليات الاتجار بالعقاقير، وذلك في عام ٢٠٠٢.

٢١- وفي جنوب أفريقيا وسوازيلاند وموزامبيق، تلقى نحو ٦٠ من موظفي إنفاذ القوانين العاملين في نقاط العبور البرية المشتركة تدريباً على إجراءات المراقبة، وتحديد الملامح، وتقنيات التفتيش. وجُهزت المخافر الحدودية بمعدات للكشف عن العقاقير والتفتيش والاتصال، كما جرى تخطيط إجراءات موحدة للعمليات والاتفاق عليها. واستهلت في أواخر عام ٢٠٠١ أنشطة إضافية ترمي إلى تعزيز نقاط الدخول الرئيسية إلى المنطقة في أهم المواقع الحدودية البرية وفي جنوب أفريقيا وحواليها.

٢٢- ومثلت أثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا بلداناً ريادية لتطبيق نهج جديد للمراقبة الإقليمية للعقاقير المشروعة في شرقي أفريقيا. وأنشئت شبكة من المسؤولين عن مراقبة العقاقير المشروعة تغطي جميع البلدان الأفريقية الشرقية، وأعدت نشرة فصلية بعنوان "آخر أنباء مراقبة العقاقير المشروعة في شرقي أفريقيا" ونشر أول عدد منها في صيف ٢٠٠١. وفي أيار/مايو ٢٠٠١ جرى تدريب ١٨ مسؤولاً عن مراقبة العقاقير المشروعة من البلدان الريادية الأربعة على تطبيق النظام الوطني لمعلومات العقاقير، لإتاحة إبلاغ التقارير إلى الانسيب واليوندسيب إلكترونياً.

٢٣- وبدأ في عام ٢٠٠١ مشروع جديد مشترك بين الاتحاد البريدي العالمي واليوندسيب للتصدي لاستخدام البريد في الاتجار بالعقاقير، ويهدف إلى معالجة هذه المشكلة. وبدعم من خبراء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، وضع اليوندسيب مواداً تدريبية لصالح ١٨ دورة تدريبية مشتركة بين الوكالات ومخصصة لموظفي البريد والشرطة والجمارك. وجرى إكمال المبادئ التوجيهية لمذكرات التفاهم بشأن التعاون بين الوكالات، ونفذت دورة

تدريبية واحدة في عام ٢٠٠١ اشترك فيها ٢٢ موظفاً من جمهورية تترانيا المتحدة.

٢٤- وعلى الصعيد القطري، قدم اليوندسيب التدريب والكشف الأساسي، والتفتيش ومعدات الاتصال لأجهزة إنفاذ القوانين العاملة على الحدود وفي المطارات. وفي جمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وملاوي وموزامبيق قُدم التدريب إلى نحو ٥٠٠ موظف من موظفي الشرطة والجمارك والهجرة، وتناول التدريب مجال التفتيش وتقنيات اختبار العقاقير واستبانتها، وكذلك تحديد الملامح الأساسي، والمعلومات والاستخبارات، وأساليب الاستجواب والتحري. وفي جنوب أفريقيا، قدم مدربون محليون التدريب في مجال إنفاذ قوانين العقاقير لموظفي العمليات والمدربين من البلدان المجاورة.

القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٢٥- استهلت حكومة المغرب مبادرة جديدة لوضع برنامج وطني لمكافحة زراعة القنب غير المشروعة والجرائم المنظمة ذات الصلة. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، نظم اليوندسيب دورة تدريبية استغرقت أسبوعين في مجال التحري عن العقاقير ورصدها، وشارك في الدورة موظفو إنفاذ القوانين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي. ويحتمل تنظيم دورات مماثلة مع التأكيد على استبانة تحركات السلائف الكيميائية والمختبرات غير المشروعة، بالإضافة إلى جمع معلومات الاستخبارات وتحليل البيانات.

باء - أوروبا الوسطى والشرقية

الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٢٦- قدّم اليوندسيب الدعم إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في وضع سياسات وتدابير عقاقيرية فعالة، وفي تعزيز التعاون فيما بينها من أجل التصدي لعرض العقاقير والاتجار بها غير المشروعين وخفض الطلب غير المشروع عليها. وجرى التأكيد على استدامة بناء المؤسسات القائمة على أفضل الممارسات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية، علاوة على عناصر الدعم التقني بما فيها: نظم التحليل المحوسبة للمعلومات الجنائية، وأفرقة الرصد، ونظم التسجيل الوطنية والاستفادة من المبلّغين، وتدريب موظفي إنفاذ القوانين المستند إلى الحواسيب، وتعزيز الجهود الدولية في مجال مراقبة السلائف؛ وتعزيزات القدرات الوطنية في مجال خفض الطلب وتحسين الوعي العام. وشارك ممثلو مذكرات التفاهم بين بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا واليوندسيب في اجتماع انعقد في براتيسلافا، سلوفاكيا، في ٣-٤ أيار/مايو ٢٠٠١، لتحديد الأنشطة الإقليمية الجديدة.

٢٧- وفي الاتحاد الروسي، قدمت المساعدة دعماً لخطة العمل المعنية بتعزيز تنفيذ البرنامج الاتحادي لمكافحة المخدرات. كما قُدم الدعم أيضاً إلى عدد من أنشطة مراقبة العقاقير ومنع الجريمة المنظمة.

٢٨- واعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في منطقة القوقاز مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال مراقبة العقاقير وأنشطة مكافحة غسل الأموال بين أذربيجان وجمهورية إيران الإسلامية وجورجيا واليوندسيب. وأقامت هذه المذكرة إطاراً للاستجابة المشتركة لمشكلة العقاقير، بما في ذلك التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير، وفي ميدان خفض الطلب على العقاقير، وغسل الأموال. وبغية تيسير تطبيق اتفاقيات مكافحة المخدرات، نظم اليوندسيب في بودابست، هنغاريا، في حزيران/يونيه ٢٠٠١، حلقة عمل قانونية لبلدان حوض الدانوب وأوروبا الوسطى.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٢٩- في أوروبا الوسطى، اكتمل برنامج لتدريب العاملين في المهن الصحية بإقامة شبكة للباحثين وقاعدة للبيانات عن أنماط تعاطي العقاقير واتجاهاته. وأسفر هذا النشاط المشترك بين اليوندسيب وفريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا عن نشر

مواد تتناول وضع نظم المعلومات الخاصة بالعقاقير في وسط وشرقي أوروبا.

٣٠- وفي منطقة البلطيق، واصل اليوندسيب العمل الوثيق مع ممثلي الحكومات والمؤسسات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، من أجل تحديد الاحتياجات الجديدة للمساعدة التقنية والمشاركة في تنفيذ برنامج الوقاية من تعاطي العقاقير. وقدم اليوندسيب دعمه إلى ثلاث من دول البلطيق في استهلال أنشطة الوقاية المدرسية. وقدم مركز الوقاية من تعاطي المخدرات الياباني منحاً لعدد من المنظمات غير الحكومية في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا دعماً لأنشطة خفض الطلب. ونظم اليوندسيب دورة للتدريب الشبكي للشباب في أوروبا الوسطى والشرقية، وجرت الدورة في ريغا، في آب/أغسطس ٢٠٠١، وشارك فيها ١١ بلداً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

٣١- وأطلق اليوندسيب، في الربع الأخير من ٢٠٠١، دراسة متعددة القطاعات في شمال غربي روسيا لتقدير أنماط تعاطي العقاقير واتجاهاته، مع التأكيد على الشباب والإيدز وفيروسه. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، بدأت في الربع الأخير من ٢٠٠١ أنشطة عن تنوع الخدمات المقدمة لمتعاطي العقاقير في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا. وخطط لتنفيذ أنشطة مماثلة في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا. وجرى تدريب ما يزيد عن ٢٥ من العاملين في المهن الصحية في الاتحاد الروسي وبيلاروس وجمهورية مولدوفا.

٣٢- وفي إطار المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من إساءة استعمال المواد، التي استهلت في عام ٢٠٠٠، استمر تقديم الدعم إلى عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في الاتحاد الروسي وبيلاروس. واستهل، بالإضافة إلى ذلك، عدد من الأنشطة في إطار برنامج اليوندسيب العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، وذلك بهدف المساعدة على جمع بيانات يمكن التعويل عليها ومقارنتها على الصعيد الدولي في مجال تعاطي المخدرات، وتقييم حجم تعاطي المخدرات وأنماطه في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا ودول آسيا الوسطى.

قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٣٣- واصل اليوندسيب تقديم الدعم التقني إلى البلدان الأطراف في مذكرة براغ للتفاهم، وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا، من أجل تطوير القدرات التنظيمية والتشغيلية للتعاون على إنفاذ قوانين العقاقير على الصعيد دون الإقليمي في المنطقة. واستهل اليوندسيب خطة إقليمية لبناء القدرة على جمع معلومات الاستخبارات الجنائية وتحليلها في جنوب شرقي أوروبا. واستهل أيضاً إنشاء نظام للاستخبارات الجنائية للتعاون على الصعيد الوطني والدولي في جنوب شرقي أوروبا.

٣٤- وتولى البرنامج المشترك اليوندسيب/phare لتعزيز القدرات على إنفاذ قوانين العقاقير تقديم الدعم إلى وحدات الاستخبارات في مجال العقاقير في بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا، التي أنشئت بالتعاون الوثيق مع الانتربول، وكذلك إلى تجهيز قاعدة حديثة للبيانات الاستخبارية في مجال العقاقير. وتُعزى الزيادة الملحوظة في مضبوطات العقاقير في المنطقة إلى أنشطة هذا البرنامج الذي اكتملت مرحلته الأولى في عام ٢٠٠١.

٣٥- وفي ألبانيا، عمل اليوندسيب مع السلطات على تقديم مساعدة مستدامة متعددة التخصصات في مجال إنفاذ القوانين وفي إتاحة الدورات التدريبية لتطوير التعاون وتعزيزه بين الأجهزة المعنية. وقدم اليوندسيب دعمه إلى الأجهزة المسؤولة عن إنفاذ القوانين من أجل تعزيز أنشطتها في مجال الرصد في البوسنة والهرسك.

٣٦- وجرى استكمال خطط إنشاء مركز دولي مشترك بين الوكالات للتدريب في مجال إنفاذ القوانين في كومنويلث الدول المستقلة، وذلك في إطار مركز التدريب المتقدم التابع لوزارة الشؤون الداخلية في روسيا، ومقره في دوموديدوفو، واستهلت أنشطة المركز في الربع الأخير من ٢٠٠١.

٣٧- واستكملت الأنشطة التي يدعمها اليوندسيب لتقديم المساعدة التقنية في ميدان مراقبة العقاقير والجريمة المنظمة ذات الصلة في الاتحاد الروسي، وتم إنشاء وتجهيز مركز مراقبة العقاقير المشترك بين الوكالات وأفرعه الإقليمية الخمسة عشر. وجرى تأسيس نظام حديث مؤتمت لبيانات الاتصالات للاستعاضة عن مصرف البيانات الاتحادي الذي انقضى عهده. وبدأ استخدام هذا النظام في أوزبكستان وطاجيكستان، وتلقى ٦٠٠ موظف التدريب على تقنيات التشغيل الحديثة. وواصل اليوندسيب دعمه لتعزيز قدرات قوات الحدود الاتحادية الروسية العاملة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان.

جيم - جنوبي آسيا

الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٣٨- في جنوبي آسيا، جرى التركيز في عام ٢٠٠١ على إنفاذ القوانين، وخفض الطلب، وشؤون العدوى بالإيدز وفيروسه المتصلة بتعاطي المخدرات، على كل من الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وقد قيدت الصعوبات التمويلية توسيع أنشطة اليوندسيب لمعالجة هذه المشاكل. واكتسبت الأنشطة الإقليمية في مجال مراقبة السلائف زخماً في عام ٢٠٠١، حيث جرى حشد الموارد وأنشطة التنسيق بين الوكالات، بما فيها تنظيم الاجتماعات مع المانحين واتحادات الأعمال التجارية والمؤسسات الخاصة، كما أجريت البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى جانب تطوير التعاون مع أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وعلى صعيد البلدان، قدم الدعم في وضع استراتيجيات وطنية، مع التركيز على تعزيز القدرة التقنية في إنفاذ قوانين العقاقير وصوغ منهجيات تقدير الوضع الخاص بالعقاقير، وتقديم المساعدة القانونية من أجل تطبيق التشريعات الوطنية.

٣٩- واستكملت في عام ٢٠٠١ الدراسة الاستقصائية الوطنية لنطاق تعاطي العقاقير في الهند وأنماطه واتجاهاته، واستكمل أيضاً تقصٍ تقديري سريع أجري في ١٠ مدن، وأنشئ نظام لرصد تعاطي العقاقير لتلقي المعلومات من طالبي العلاج والمراكز العلاجية. وتضمن التقرير الأول الذي أعده نظام رصد تعاطي العقاقير معلومات عن ٢٠ ٠٠٠ من مدمني العقاقير الذين طلبوا الحصول على العلاج. وأجريت لأول مرة دراسة استقصائية وطنية أسرية لحالة تعاطي العقاقير في الهند وشملت عينة من ٤٠ ٠٠٠ أسرة من جميع أنحاء البلد، وسيتاح مشروع تقرير الدراسة في أوائل عام ٢٠٠٢.

٤٠- وقُدمت خدمات المشورة القانونية إلى حكومات بنغلاديش وسري لانكا ونيبال، بشأن استراتيجياتها الوطنية لمراقبة العقاقير. وشارك اليوندسيب في أحداث نظمت مع المجتمع المدني لإذكاء الوعي بمسائل العقاقير، حيث قدمت عروض عن هذا الموضوع في المعاهد ذات الصلة.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٤١- في إطار مشروعين لخفض الطلب على مستوى المجتمعات المحلية، أجرى اليوندسيب، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية أكثر من ٥٠ دورة تدريبية حول الوقاية وإعادة التأهيل على صعيد المجتمع المحلي، ورصد تعاطي العقاقير. وتلقى التدريب ما لا يقل عن ١٢٠٠ شخص من أكثر من ٣٠٠ منظمة حكومية ومن القطاعين العام والخاص. وأنشئت في منتصف عام ٢٠٠١ رابطة مدراء موارد مكافحة تعاطي المخدرات في نيودلهي، وتعمل الرابطة بمثابة ملتقى للمدراء بهدف مكافحة تعاطي المخدرات. وفي منتصف ٢٠٠١، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز التمويل دعماً لأنشطة الوقاية من الإصابة بالإيدز وفيروسه نتيجة لتعاطي المخدرات، مع التركيز على دعم الجهود الرامية إلى خفض الطلب القائمة على المجتمعات المحلية في الولايات الشمالية الشرقية. وتم في أواخر ٢٠٠١، وضع مشروع إقليمي لصالح بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بهدف تقليل تعاطي المخدرات والإصابة بفيروس الإيدز نتيجة لتعاطيها. وقُدمت المساعدة إلى خمسة مراكز للمراجعات الطارئة في كولومبو مع تزويد العاملين بالتدريب اللازم، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وجرت الموافقة على أكثر من ١٢ منحة

لأعمال خفض الطلب التي تنفذ في بنغلاديش وسري لانكا ونيبال والهند بدعم المركز الياباني للوقاية من تعاطي المخدرات.

القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٤٢- في الهند، أعد اليوندسيب دراسة استقصائية اضطلعت بإجرائها منظمة العمل الدولية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتناولت الدراسة أربع مناطق لزراعة خشخاش الأفيون في ولاية أروناشال براديش، وساعد اليوندسيب أيضاً الحكومة في وضع استراتيجية شاملة للتنمية البديلة في تلك المنطقة. وفي جنوب آسيا، قدّم اليوندسيب المساعدة في مواصلة تطوير التدابير الرامية إلى منع تسريب السلائف الكيميائية. وأجريت بعثات تقنية في باكستان وبوتان وسري لانكا ومالديف ونيبال لتقدير حالة مراقبة السلائف في تلك البلدان وما يتصل بها من احتياجات في ميدان إنفاذ القوانين. وعقدت بالتعاون مع أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، حلقة دراسية، كما عقدت أيضاً حلقة عمل حول صوغ السياسات. ونُظم، بالتشاور مع الانسيب، عدد من البرامج الوطنية والإقليمية للتدريب على مراقبة السلائف، وذلك في سري لانكا ونيبال والهند، وشارك فيها موظفو إنفاذ قوانين المخدرات وغيرهم من الموظفين العاملين في مجال مراقبة السلائف. ويجري وضع استراتيجية شاملة للتدريب في مجال السلائف، بالإضافة إلى مسودة خلاصية وافية عن السلائف الكيميائية ومراقبتها.

دال - شرقي آسيا والمحيط الهادئ

الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٤٣- في إطار خطة العمل دون الإقليمية، التي وضعت بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٣ بين تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام والصين وكمبوديا وميانمار، واصل اليوندسيب دوره التنسيقي الحافز في تعزيز مراقبة المخدرات عن طريق تنفيذ برامج عريضة القاعدة وطويلة الأجل. وقدمت المساعدة في صوغ برامج دون إقليمية ووطنية، وكذلك في تنفيذها ورصدها. وجرى ذلك غالباً بالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الاسكاب)، والمؤسسات الوطنية والدولية، والمنظمات غير الحكومية.

٤٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠١، وبمناسبة اجتماع على المستوى الوزاري للبلدان الموقعة على مذكرة التفاهم جرى تنظيمه في يانغون، أكدت البلدان الستة مجدداً التزامها القوي وأبدت ارتياحها لإطار العمل وللتقدم المحرز في تنفيذ برامج خطة العمل دون الإقليمية. كما أيد اجتماع حضره ممثلون من جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) والصين البرنامج الطموح المشترك بين الوكالات لتنفيذ خطة العمل المعنونة "عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين رداً على العقاقير الخطرة"، والمعروفة باسم خطة عمل اكورد، التي أيدها المؤتمر الدولي المعني بـ"السعي إلى تحرير منطقة آسيان من العقاقير بحلول عام ٢٠١٥: التشارك في الرؤية وقيادة التغيير"، الذي انعقد في بانكوك، من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ووافق الاجتماع على خطة لآلية التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ خطة عمل اكورد ورصدها. وعقدت أمانة آسيان بالمشاركة مع اليوندسيب أول اجتماع لفرق العمل المؤلفة في إطار آلية التعاون التابعة لخطة عمل اكورد في بالي، أندونيسيا، تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠١. وجرى اعتماد مجالات التخصص وخطة عمل عام ٢٠٠٢ لكل فرق العمل. وفي هذا السياق، منحت البلدان المشاركة الأولوية للخطط التي تعالج استراتيجيات الاتصالات العامة، والمنشطات الأمفيتامينية، وخفض الطلب، وإنفاذ القوانين، وتدريب موظفي القضاء، وبرامج التنمية الوطنية البديلة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال رصد زراعة أفيون الخشخاش، والدراسات عن الممارسات الجيدة في مجال التنمية البديلة. ونوقشت أيضاً استراتيجيات تمويل الأنشطة المتوقعة المتصلة بخطة عمل اكورد، بما فيها التشارك في التكلفة والمساهمات الأخرى التي تقدمها البلدان المشاركة.

٤٥- وفي أيار/مايو ٢٠٠١، تم الاتفاق على برنامج جديد لمراقبة السلائف في شرق آسيا يستهدف وقف تسريب السلائف والاتجار بها في المنطقة، وأعد اليوندسيب عدداً من الاسطوانات المضغوطة (CD-ROM) لاستعمالها كأنموطات تدريبية للتدريب التفاعلي المتعدد الوسائط والقائم على الحاسوب، وهو موجه لموظفي إنفاذ القوانين في البلدان الستة التي وقعت على مذكرة التفاهم.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٤٦- واصل اليوندسيب عمله بالتعاون الوثيق مع الاسكاب في عدد من أنشطة خفض الطلب على المخدرات التي تنفذ عن طريق ملتقيات الشباب وغيرها من آليات التشاور. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد نجاح الأنشطة الريادية للتعاون مع اليوندسيب في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ينظر مصرف التنمية الآسيوي في تطوير شراكة تعاونية إقليمية مع اليوندسيب في مجال مراقبة العقاقير. وواصلت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠١ تنفيذ برنامج إقليمي للتدريب على الوقاية من تعاطي المواد في أماكن العمل في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. والهدف من البرنامج هو إنشاء إطار العمل والقدرة التقنية على الصعيد الإقليمي من أجل إجراء دورات تدريبية على نحو مستدام تتناول مسائل إعادة تأهيل المدمنين والوقاية من تعاطي العقاقير في أماكن العمل. وتضطلع منظمة العمل الدولية كذلك بتنفيذ مبادرة إقليمية أخرى تعنى بالوقاية من تعاطي المواد في أماكن العمل في ماليزيا، حيث عقدت في إطارها أول حلقة عمل تدريبية في عام ٢٠٠١. واستهدفت الحلقة وضع إطار للعمل وتطوير القدرة التقنية على الصعيد الإقليمي لإجراء دورات تدريبية في مجال إعادة تأهيل المدمنين والوقاية من تعاطي المواد في أماكن العمل.

٤٧- وقد أصبحت مكافحة الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها أولوية رئيسية في المنطقة. وقام اليوندسيب بوضع برنامج شامل لخفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية في المنطقة، ويشمل البرنامج أنشطة ترمي إلى تطوير جمع البيانات الوطنية والإقليمية عن المنشطات الأمفيتامينية ونظم المعلومات بشأنها، إلى جانب أنشطة الوقاية الأولية من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في أماكن العمل وفي أوساط الشباب. وجرى أيضاً تطوير الخدمات العلاجية والتأهيلية مع تركيز خاص على تعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وتألف برنامج اليوندسيب الشامل من ست أنموطات: (أ) تأسيس البنية التحتية للبرنامج مع استعراض اتجاهات تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والاستجابة لها في المنطقة؛ (ب) تطوير نظم وطنية وإقليمية لجمع البيانات عن المنشطات الأمفيتامينية؛ (ج) الوقاية الأولية من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في أوساط الشباب؛ (د) الوقاية من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في أماكن العمل؛ (هـ) معالجة متعاطي المنشطات الأمفيتامينية وإعادة تأهيلهم؛ (و) وضع سياسة لخفض الطلب على العقاقير. وبدأ في أواخر عام ٢٠٠١ تنفيذ هذه الأنشطة في المجالات الثلاثة الأولى. وفيما يتعلق بالاعتماد على المنشطات الأمفيتامينية، شرعت تايلند والفلبين، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية واليوندسيب، في بحث مسألة زيادة تردد الإصابة بالاضطراب العقلي الناشئ عن الميثامفيتامين. ويجري في فينيتان، في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، بناء مركز وطني لخفض الطلب على العقاقير، ويشمل المركز وحدات لمعالجة متعاطي المنشطات الأمفيتامينية وإعادة تأهيلهم، ومركزاً للتدريب والموارد. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى اليوندسيب دراسة رئيسية عن تعاطي العقاقير في مدينتين من مدن البلد الرئيسية.

٤٨- وبدأت في أواخر عام ٢٠٠١ مبادرة استهدفت منع تعاطي العقاقير في أوساط الأقليات الإثنية في فييت نام. وتتضمن البرامج القائمة على أساس المجتمع المحلي إجراء دراسات استقصائية وتقديرات لوضع تعاطي العقاقير لدى الفئات الإثنية واتباع النهوج الوقائية.

٤٩- وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وفيروسه، بدأت في الربع الأخير من ٢٠٠١ جهود

لمعالجة المسائل المتعلقة بالإيدز وفيروسه في برامج خفض الطلب على المخدرات في جنوب شرق آسيا. كما بدأت في النصف الأول من ٢٠٠١ في كل من الصين وفييت نام وميانمار عدة مشاريع صغيرة ممولة من برنامج الأمم المتحدة المشترك. وفي ميانمار، شارك اليوندسيب في الفريق الموضوعي التابع للبرنامج المشترك وفي مداولات الفرق التي تنظمها الأمم المتحدة عن هذا الموضوع على الصعيد القطري.

القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٥٠- جرى تنفيذ سبعة مشاريع إقليمية لإنفاذ القوانين في شرق آسيا في ٢٠٠١. وفي نهاية العام، تم تقييم برنامج إنفاذ القوانين بأكمله. وفي إطار مشروع التدريب على إنفاذ القوانين القائم على استخدام الحاسوب، وضع عدد من الاسطوانات المضغوطة (CD-ROM) التفاعلية المتعددة الوسائط بلغات مختلفة لصالح موظفي إنفاذ قوانين العقاقير. وأنشئت خمسة مراكز لموارد التعلم في تايلند، ومركزان في الصين، ومركز واحد في كل من كمبوديا وفييت نام على التوالي. ومن المزمع إنشاء ١١ مركزاً آخر في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار. وبحثت حلقة عمل عقدت في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠١ كيف يمكن تنفيذ هذا المشروع بنجاح في مناطق أخرى.

٥١- واستهل عدد من الاجتماعات عبر الحدودية لتعزيز القدرات الحكومية على التعاون عبر الحدودي، وبصفة خاصة اختزال وقت الاستجابة في التصدي للاتجار بالعقاقير عبر الحدود الوطنية. وفي منتصف آب/أغسطس ٢٠٠١ انعقد في مقاطعة فوكيت، تايلند، المؤتمر الخامس عبر الحدودي بين تايلند وميانمار والمعني بإنفاذ قوانين العقاقير. وجرى تبادل الاستخبارات العملياتية بين البلدين وأبلغ كل منهما عن اتجاه جديد لمضبوطات الميثامفيتامين المتبلور.

٥٢- وبدأت في الربع الأخير من ٢٠٠١ المرحلة الثانية من المبادرة المعنية بمراقبة السلائف، التي تشمل البلدان الستة الموقعة على مذكرة التفاهم، بالإضافة إلى أندونيسيا والفلبين وماليزيا. وتهدف المبادرة إلى منع تسريب السلائف والاتجار بها في شرق آسيا. وستساعد المبادرة أيضاً على تحسين مراقبة الاتجار المشروع بالسلائف.

٥٣- وواصل اليوندسيب دعمه للقدرات القضائية وقدرات الملاحقة القانونية في البلدان الستة الموقعة على مذكرة التفاهم، وذلك فيما يتعلق مقاضاة قضايا العقاقير، وتعزيز قدرة الأجهزة المسؤولة عن إنفاذ قوانين العقاقير. والهدف الثاني هو تحسين المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون بشأن طلبات المساعدة على إجراء التحريات والملاحقات القانونية المتصلة بالعقاقير على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٥٤- واستهل اليوندسيب عملية لتعزيز التداؤب مع منتدى جزر المحيط الهادئ وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال في تنفيذ سياستهما وأنشطتهما المعنية بمكافحة المخدرات/الجريمة. وفي فييت نام، طوّرت مبادرات لتعزيز القدرة على إنفاذ القوانين والتشارك في المعلومات. والهدف من ذلك هو تعزيز قدرة الوحدات المسؤولة عن إنفاذ القوانين على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال التنفيذ والتعاون في إجراء التحريات المشتركة في قضايا العقاقير، بما في ذلك مراقبة المنشطات الأمفيتامينية والسلائف.

٥٥- وواصل اليوندسيب تنسيق أنشطته مع حكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة. وفي ٢٠٠١، قدمت الحكومة موعد تحقيق هدف القضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٥. وقدم اليوندسيب دعمه لبرامج التنمية البديلة في عدد من مناطق زراعة خشخاش الأفيون، بما في ذلك تخطيط التنمية القائمة على المجتمعات المحلية، وبرامج الإصحاح الأساسي الصغيرة النطاق، ومخططات الري، والتنوع الزراعي، والأنشطة المدرّة للدخل، وتحسين طرق التغذية، والتعليم الصحي الأساسي. واعتمد في عام ٢٠٠١ أيضاً مشروع واسع آخر للتنمية البديلة.

٥٦- وفي أعقاب نتائج حظر زراعة الأفيون في أفغانستان، أصبحت ميانمار في عام ٢٠٠١ أكبر منتج للأفيون غير المشروع. ووفقاً لتقديرات الدراسة الاستقصائية الوطنية للأفيون في عام ٢٠٠١، التي أجرتها حكومة ميانمار بالتعاون مع اليوندسيب، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بخشخاش الأفيون ٢٥٥ ١٧ هكتار في عام ٢٠٠١، وتمثل هذه المساحة انخفاضاً بنسبة ٣٦ في المائة منذ ١٩٩٨. وقدّر الإنتاج المحتمل للأفيون الخام بنحو ١٣٤ طناً. وقد تحقق القسم الأكبر من هذا الانخفاض في زراعة خشخاش الأفيون في الأقاليم التي تلقت دعم اليوندسيب وغيره من الوكالات لتنفيذ أنشطة إنمائية بديلة. وبعد إجراء تقييم خارجي، تم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ استعراض لأنشطة اليوندسيب للتنمية البديلة في إقليم وا. ونتيجة لذلك الاستعراض، تحقق تحسن في تركيز أنشطة عام ٢٠٠١، وانخفاض في معدل الاستثمار في البنى التحتية، كما تعززت أنشطة حماية البيئة وإدارة الغابات. ويجري تنفيذ أنشطة اليوندسيب في ميانمار بالتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في ميانمار. وتتضمن مجالات الأولوية في العمل المشترك الوقاية من الإيدز وفيروسه، ومراقبة العقاقير غير المشروعة والأمن الغذائي.

٥٧- وفي فييت نام، ساعد اليوندسيب على وضع خطة رئيسية جديدة للتنمية في مجال مراقبة العقاقير للسنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، وذلك بعد إكمال برامج الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وتضمنت الخطة بناء قدرات الأجهزة المسؤولة عن إنفاذ القوانين، والوقاية من تعاطي العقاقير ومعالجته، والتنمية الريفية في المناطق النائية المتأثرة بزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة.

٥٨- وفي وقت مبكر من ٢٠٠١، استهل اليوندسيب مبادرة لدعم كمبوديا في إقامة أمانة لسلطة وطنية لمكافحة المخدرات ستعمل بمثابة المؤسسة الحكومية الأولى لتخطيط السياسة الوطنية لمراقبة العقاقير، والتنسيق والعمليات في هذا المجال. كما استهل اليوندسيب عملية لتعزيز التداؤب بين منتدى جزر المحيط الهادئ وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال.

٥٩- وفي تايلند، واصل اليوندسيب تيسير التشارك في الممارسات الجيدة ومناقشة المشاكل الشائعة في ميدان التنمية البديلة. ونُشر تقرير وكتاب لإلقاء الضوء على الدروس المستمدة من تقليل زراعة خشخاش الأفيون في تايلند عبر الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أطلق موقع تفاعلي على شبكة ويب يعنى بالتنمية البديلة في شرق آسيا.

هاء - غرب ووسط آسيا

الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٦٠- تثير الحالة في أسيا الوسطى قلقاً متزايداً بسبب الخطر الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها، والناجم عن الاتجار غير المشروع من أفغانستان وارتباطه بالجريمة المنظمة. ومنذ أن أصبحت آسيا الوسطى أحد الدروب الرئيسية للاتجار بالعقاقير غير المشروعة من أفغانستان، أخذ اليوندسيب بتركيز جهوده على مساعدة الحكومات في آسيا الوسطى على تعزيز قدرتها في مراقبة العقاقير. وقد طور الاوديسيسيب برنامجاً إقليمياً لآسيا الوسطى، وهو يرمي إلى تعزيز قدرات آسيا الوسطى على التصدي للاتجار بالعقاقير والجرائم المنظمة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦١- وقد انعقد في دوشانبي، طاجيكستان، في ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في مذكرة التفاهم بشأن التعاون دون الإقليمي في مجال مراقبة العقاقير، والتي وقّعت عليها خمسة بلدان من آسيا الوسطى، والاتحاد الروسي، وشبكة أغاخان للتنمية، واليوندسيب. ورحب المشاركون في الاجتماع بإطار خطة الاوديسيسيب الإقليمية لآسيا الوسطى، واستعرضوا التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم، واعتمدوا إعلاناً بشأن تعزيز التعاون من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير والسلائف والمؤثرات

العقلية، وكذلك مكافحة تعاطي العقاقير. وأيد الاجتماع أيضاً انضمام أذربيجان إلى مذكرة التفاهم.

٦٢- ووفقاً لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي من أجل أفغانستان ومفهوم البرامج الرئيسية المشتركة، واصل اليوندسيب بذل جهوده في تنظيم مراقبة المخدرات باعتبارها مسألة مستعرضة في إطار برامج سائر الوكالات الأخرى العاملة في أفغانستان. وشارك اليوندسيب بفعالية في صوغ مبادرة هلمند وفي تطبيق مشروع الوقاية من المخدرات ورصدها في إطار مبادرة أزرو الكبرى لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، واصل اليوندسيب تنفيذ برنامجه الريادي الذي يتألف بصفة رئيسية من تدخلات التنمية البديلة في أربع مقاطعات في نانغارهار وقندهار، إلى جانب أنشطة خفض الطلب على المخدرات. وقد اختتم المشروع الريادي في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويشارك اليوندسيب مشاركة كاملة في فريق دعم أفغانستان، وفي إطار المرحلة اللاحقة للتراع وإعادة البناء التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان عدم تعرض السلم والاستقرار للخطر بسبب استمرار زراعة أفيون الخشخاش غير المشروعة وصنع الهيروين والاتجار بالمخدرات.

٦٣- وساعد اليوندسيب في إعداد إطار شامل لرصد تنفيذ خطة باكستان الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، وبصفة خاصة، المسائل المتعلقة بالأهداف التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرون. وبالإضافة إلى ذلك، استمر تنفيذ البرنامج الشامل لإنفاذ القوانين، واستهلت أنشطة جديدة في مجال خفض الطلب على العقاقير.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٦٤- قدم اليوندسيب دعماً متواصلاً في تقدير حجم مشكلة تعاطي المخدرات في أفغانستان ومجتمع اللاجئين الأفغان في باكستان. وفي هذا السياق، نُشرت دراستان جديدتان منفصلتان عنوانهما "تحديد ملامح مجتمع المخدرات رقم ٣: دراسة مقارنة عن المدمنين الأفغان على هيروين الشارع في بيشاور وكيتا"، و"تحديد ملامح مجتمع المخدرات رقم ٤: تقدير لحجم مشكلة تعاطي المخدرات في المناطق الريفية من أفغانستان – المناطق المستهدفة بمبادرة أزرو الكبرى". واستهل مشروعان فرعيان جديدان في بيشاور، وعنواناهما على التوالي "برنامج المعالجة وإعادة التأهيل والوقاية من تعاطي المخدرات في إطار المجتمع المحلي في مخيم نيو أكورا للاّجئين"، و"مراكز الرعاية النهارية الطارئة للمدمنين على هيروين الشارع في أفغانستان". وعقب اختتام عنصر خفض الطلب على المخدرات للبرنامج الريادي لأفغانستان في حزيران/يونيه ٢٠٠١، استهلت في آب/أغسطس ٢٠٠١ أنشطة جديدة لخفض الطلب استهدفت اللاجئات الأفغانيات في باكستان.

٦٥- وفي إطار مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات واصل اليوندسيب مساعدة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في تنسيق أنشطة دولها الأعضاء في مجال مراقبة العقاقير: أذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وتركيا، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان. وشملت المساعدة نظاماً للإبلاغ عن مراقبة العقاقير، وتدريب منسقي مراقبة العقاقير، وإعداد قاعدة للبيانات عن شؤون مراقبة العقاقير. واستكملت تلك الأنشطة في نهاية عام ٢٠٠١، كما جرت صياغة أنشطة المتابعة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٦٦- في جمهورية إيران الإسلامية، قدم اليوندسيب دعمه إلى أربع دراسات استهدفت تيسير تحسين التشريعات الخاصة بغسل الأموال، والعقوبات البديلة، والتعاون القضائي الدولي، والتسليم المراقب ومراقبة السلائف. وواصل اليوندسيب أيضاً تقديم الدعم التقني عن طريق البرنامج المتعدد الوحدات لتقليل المخدرات الذي يجري تنفيذه حالياً، وساعد على مشاركة المجتمع المدني في الجهد الوطني لمراقبة العقاقير.

٦٧- وواصلت أنشطة "التجارب التشاركية من أجل تمكين المبادرات المحلية (برسيبوليس)" التركيز على السياسات الوطنية والاستراتيجيات العملياتية. وبغية تعبئة المشاركة في خفض الطلب على العقاقير في جمهورية إيران الإسلامية، جرى تنفيذ أنشطة ثقافية كالأفلام والمسرح والحفلات الموسيقية، والأحداث الرياضية التي تساعد على توضيح معالم المسائل المتصلة بالعقاقير. ونفّذت حملات التوعية بالتلفزيون والدعاية وغيرها من الوسائل، كما نظمت مسابقة وطنية لرسوم أطفال المدارس حول موضوع تعاطي العقاقير، وتجارب محلية في التخطيط التشاركي. وفي إطار البرنامج دون الإقليمي لمكافحة المخدرات لمنطقة الشرق الأوسط، استهلت برامج في مجال العلاج وإعادة التأهيل في كل من الأردن ومصر. وانعقد في القاهرة، في نيسان/أبريل ٢٠٠١ مؤتمر وطني عن خفض الطلب.

القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٦٨- في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠١، نظم اليوندسيب بعثة ميدانية في مناطق زراعة خشخاش الأفيون السابقة في أفغانستان، وشملت البعثة خبراء التخطيط السياسي وأخصائيين في التنمية والمخدرات من سبعة بلدان ومنظمات مانحة. وأكدت بعثة تقييم المانحين تنفيذ الحظر الذي أعلنته قوات طالبان على زراعة خشخاش الأفيون، ولكنها استنتجت أن الحظر أدى إلى زيادة معاناة الكثير من صغار المزارعين. وقد أطلق اليوندسيب مبادرة عاجلة لتقديم المساعدة الإنسانية للمزارعين الذين تأثروا بشدة من جراء الحظر المفاجئ ومن تدهور الحالة بسبب الجفاف الشديد.

٦٩- وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠١، نشر اليوندسيب نتائج دراسته الاستقصائية عن زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في ٢٠٠١. وبينت الدراسة انخفاضاً بنسبة ٩١ في المائة في المساحة الكلية للمناطق المزروعة بخشخاش الأفيون بالمقارنة مع السنة السابقة. وفي عام ٢٠٠١ أنتج ١٨٥ طناً متريا من الأفيون الخام، ويمثل ذلك إنتاجاً يقل بنسبة ٩٤ في المائة عن إنتاج عام ٢٠٠٠. بيد أن وجود فائض كبير من المخزونات من محصولي السنتين السابقتين أدى إلى تخفيف أثر انخفاض الإنتاج على أسواق الهيروين العالمية. ومع أن الإنتاج انخفض بنسبة ٩٤ في المائة في أفغانستان في عام ٢٠٠١، فإن انخفاض إجمالي المضبوطات من الأفيون في البلدان المحيطة بأفغانستان لم يتجاوز النصف في الفصلين الأولين من ذلك العام، وذلك بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة. واستناداً إلى حظر خشخاش الأفيون، بدأ اليوندسيب، في آب/أغسطس ٢٠٠١، بدعم المدخلات الزراعية ومخططات الغذاء مقابل العمل لصالح مناطق زراعة خشخاش الأفيون السابقة في إقليم نانغارهار. وقد توقفت هذه المبادرة في أعقاب الأحداث المفجعة في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اضطلع اليوندسيب، بالتشاور مع جميع أصحاب المصحلة، بإجراء استعراض لسياساته الخاصة بعمليات التدخل في أفغانستان.

٧٠- وواصل اليوندسيب دعم استراتيجية باكستان لتقليل العرض، والتي ترمي إلى المحافظة فعلياً على مستوى الصفر في زراعة خشخاش الأفيون. مع ذلك، فقد جرى التأكيد على القلق الناجم عن الزراعة الجديدة في منطقة خيبر، حيث شوهدت جيوب من زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠١. واستمر تقديم الدعم للتنمية البديلة وإنفاذ القوانين في إطار مشروع تنمية مقاطعة دير، ويتوقع استكمالها في منتصف عام ٢٠٠٢.

٧١- واستمر اليوندسيب في تنفيذ أنشطته في آسيا الوسطى، والتي ترمي، ضمن ما ترمي إليه، إلى إقامة نظام فعال لجمع معلومات الاستخبارات الجنائية، وتحسين فعالية عمليات أجهزة إنفاذ القوانين، وتطوير التعاون الداخلي، وتنفيذ النظم التي تستهدف ضمان فعالية التعاون عبر الحدودي، وتحسين القدرات على مراقبة السلائف والقدرات القضائية، وتحسين استخدام تقنيات التسليم المراقب.

واو – أمريكا اللاتينية والكاريبي

الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٧٢- استمر العمل بخطة عمل بربادوس للتنسيق والتعاون الإقليمي لمراقبة العقاقير في الكاريبي باعتبارها الإطار المركزي لتخطيط الأنشطة العملياتية في المنطقة. وأجرت آلية الكاريبي لتنسيق مكافحة المخدرات تقييمات لتنفيذ خطة عمل بربادوس. واتخذ عدد من الخطوات لإحالة المسؤوليات في عام ٢٠٠٢ من الآلية إلى الجماعة الكاريبية. وفي أمريكا الوسطى، قدّم اليوندسيب ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (السيكاد)، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، الدعم إلى لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وتعاطيها واستعمالها بصورة غير مشروعة، ووافقا على مد يد المساعدة في وضع خطة عمل إقليمية لمكافحة المخدرات في أمريكا الوسطى.

٧٣- وواصل اليوندسيب دعمه للجان الوطنية لمراقبة العقاقير في بوليفيا وبيرو وكولومبيا، وذلك في مجال تنسيق سياسة مراقبة العقاقير ورصدها وحشد الأموال لها. وقدم اليوندسيب مساعدته إلى المجلس البوليفي الوطني لمكافحة المخدرات عن طريق تطوير نظام للمعلومات المتعلقة بمكافحة المخدرات. وفي كولومبيا، قدم اليوندسيب الدعم إلى المكتب الوطني للمخدرات في تنفيذ الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات، وجرى وضع خطط مراقبة العقاقير لـ ١٢٠ بلدية. وفي بيرو، تلقت اللجنة الوطنية لمراقبة العقاقير الدعم في تنفيذ وظائفها في مجالي التنسيق والدعوة إلى المناصرة.

الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٧٤- وفي عام ٢٠٠١، قدم اليوندسيب دعمه إلى السلطات المكسيكية في إطلاق حملة للوقاية من تعاطي المخدرات والإيدز وفيروسه، وذلك عن طريق وسائط الإعلام التي أتاحت الوصول إلى زهاء مليون شخص. ودعم اليوندسيب كذلك تنظيم الأنشطة الثقافية في إطار موضوع التوعية بشأن تعاطي المخدرات. وفي أمريكا الوسطى، استكمل اليوندسيب، بالتعاون مع منظمات وطنية غير حكومية، حلقات تدريبية في مجال خفض الطلب في أوساط العاملين في المنظمات غير الحكومية. كما نظم اليوندسيب أيضاً اجتماعات إقليمية وحلقات عمل استهدفت تحسين قدرات التخطيط الوطنية في بلدان أمريكا الوسطى.

٧٥- وفي الكاريبي، ركز برنامج إقليمي للدعوة إلى المناصرة على موضوع "الرياضة ضد العقاقير"، وعمل الرياضيون المحليون كمناصرين لمكافحة تعاطي العقاقير. وشارك القطاع الخاص في رعاية المخيمات الرياضية التي نظمت في الجمهورية الدومينيكية وشملت ٤٢ ٠٠٠ من الشباب. وأطلقت وكالة الأنباء الكاريبية حلقات إذاعية إقليمية بعنوان "مراقبة العقاقير"، وأضافت إلى صفحة ويب الخاصة بها عنصراً للمعلومات عن العقاقير. وأكمل اليوندسيب برنامجه لتدريب المعلمين الذي نُفذ في إطار البرنامج المتعدد الوكالات للتربية في مجال الصحة والحياة الأسرية، والتابع للجماعة الكاريبية.

٧٦- وبغية تعزيز القدرة في مجال خفض الطلب، عيّن اليوندسيب، في آب/أغسطس ٢٠٠١، مستشاراً إقليمياً في علم الأوبئة للعمل في منطقة الكاريبي. وساهم كل من اليوندسيب، ومنظمة الدول الأمريكية/السيكاد، وصندوق التنمية الأوروبي، في أعمال المراقبة والدراسات الوبائية لتعاطي العقاقير، التي ينفذها المركز الكاريبي لعلم الأوبئة.

٧٧- وفي الجمهورية الدومينيكية، ساعد اليوندسيب البرنامج الوطني للوقاية من العقاقير في تحويل ولايته إلى مستوى الأقاليم وفي إنشاء لجان إقليمية. وفي هايتي، أجريت في بورت-أو-برانس دراسة استقصائية عن الشباب في المدارس والشوارع، وقُدم الدعم إلى عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بالوقاية من تعاطي العقاقير. وفي كوبا، أتاح اليوندسيب التدريب في مجال خفض الطلب، بما في ذلك المراقبة السمية والوبائية. وفي غيانا، قَدّم برنامج مشترك بين وكالات الأمم المتحدة الدعم لأنشطة خفض الطلب القائمة على المجتمعات المحلية، ومن ذلك، على سبيل المثال، تقديم

خدمات الدعم إلى الشباب. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قدم اليوندسيب مسكناً لإيواء أطفال الشوارع، وأتاح الأنشطة التعليمية للأطفال المعرضين للمخاطر.

٧٨- وفي بوليفيا، شجع اليوندسيب على إدراج التربية الوقائية من تعاطي العقاقير وأنماط المعيشة الصحية في المناهج الدراسية، مما أتاح بلوغ ٧٠٠ مدرسة، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من البنك الدولي. وبالتشارك مع اليونيسيف، قدم اليوندسيب الدعم لمكاتب أمناء المظالم التابعة للبلديات، والتي تعنى بشؤون الأطفال. كما دعم اليوندسيب أيضاً البرنامج البرازيلي الوطني للوقاية من الإيدز وفيروسه، الذي يستهدف فئات معينة منها متعاطي المخدرات والعاملين في الجنس. وبعد تطبيق هذا النهج الشامل، استقر عدد الإصابات الجديدة بالإيدز وفيروسه، وانخفض معدل وفيات المصابين بعدوى الإيدز بنسبة ٥٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠١، نظمت في سان باولو حلقة دراسية عن تعاطي العقاقير. ورعت الحلقة التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير والإيدز.

٧٩- وفي كولومبيا، ساعد اليوندسيب الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات. وجرى دعم عدد من المنظمات غير الحكومية والمبادرات القائمة على المجتمع المحلي في مجالات المعالجة والوقاية والتدريب والبحث. وفي بيرو، قدّم اليوندسيب الدعم لتنفيذ برنامج شامل في جميع أنحاء البلد للوقاية من تعاطي العقاقير في التعليم الابتدائي. ومن الإنجازات التي حققها هذا البرنامج حتى الآن شمول ١٢٠٠ مدرسة ببرنامج الوقاية. وفي أعقاب التقييم، تجري الآن صياغة مرحلة لتعزيز الأنشطة في عام ٢٠٠٢. وبموجب مذكرة التفاهم بشأن التعاون دون الإقليمي على مراقبة العقاقير بين الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي واليوندسيب، بدأ اليوندسيب بتوسيع النظام دون الإقليمي للمعلومات عن تعاطي العقاقير.

القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير

٨٠- وفقاً لخطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة (القرار دإ-٢٠/٤ هاء)، واصل اليوندسيب دعم التنمية البديلة في بوليفيا وبيرو وكولومبيا. وساعد اليوندسيب في تنفيذ ١٤ مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية ٥١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، نفذ منها ١٠ ملايين دولار خلال ٢٠٠١.

٨١- وفي بوليفيا، ما زال برنامج تشاباري للزراعة الحراجية يمثل استراتيجية اليوندسيب المركزية لدعم الإبادة السريعة. وقد جهزت مساحات بلغت ١٢٠ هكتاراً من الأراضي بنظم الزراعة الحراجية المستندة إلى لب النخيل والفلفل والثمار المدارية والمراعي. واضطلع مركز الحراجة التقني بوظيفتي التخطيط والتنسيق. واستهل اليوندسيب أيضاً أنشطة التنمية البديلة في يونغاس في لاباز، بما في ذلك أنشطة ترويج البن الرفيع الجودة، والحمضيات، وخطط الإدارة الحرجية. وفي منتصف ٢٠٠١، بدأ تشغيل نظام لرصد استغلال الأراضي، بما في ذلك زراعة الكوكا. وفي تشيباري، قدم اليوندسيب تدريباً مهنياً إلى ٨٥٠٠ شخص، وشجع إنشاء ١٦٠ منشأة مصغرة. وفي السنة الأولى، أتاحت أكثر من ١١ منظمة تدريب بوليفية ٦٥ دورة تدريبية لما لا يقل عن ٢٦٠٠ شخص.

٨٢- وفي إطار خطة عمل كولومبيا، تلقت الخطة الوطنية للتنمية البديلة (بلانتي) الدعم لتنفيذ مشاريع بمشاركة البلديات والمنظمات الفلاحية في مقاطعات ميتا وبوليفار وكاكيتا وكاوكا وغوافياري ونارينيو وبوتومايو. وقُدم الدعم إلى ثمان منظمات فلاحية تضم أكثر من ٣٠٠٠ أسرة عضو وذلك في مجال إنتاج وتسويق منتجات شملت البنّ والفاصوليا والمطاط والثمار المدارية والأسماك وتربية الماشية المزدوجة الغرض مقابل إبادة المحاصيل غير المشروعة. وعُقدت اتفاقات مع القطاع الخاص لتسويق الألبان والمطاط والثمار المدارية

والفاصوليا. وقدّم اليوندسيب دعمه كذلك إلى منظمة الصحة العالمية من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية ومياه الشرب المأمونة. وفي مقاطعتي كاكيتا ونارينيو، عززت تربية الماشية المزدوجة الغرض، وستتلقى ٥٠٠ أسرة الماشية (كقرض مادي)، بينما ستتلقى ١٠٠٠ أسرة أخرى دعماً في نظم الزراعة الحراجية وزراعة المحاصيل الغذائية. وواصل اليوندسيب دعمه لتأسيس نظام للرصد للتمكن من استبانة زراعة الكوكا غير المشروعة في كولومبيا وتعيين كميتها. وفي إطار خطة عمل بيرو، شملت التنمية البديلة خمس من إحدى عشرة منطقة من المناطق الرئيسية لزراعة الكوكا وهي: وادي أبوريماك، وهوالاغا السفلى، ووواديا بيتشيس-بالكازو، ووواديا أغوايتيا وإنامباري-تامبوباتا. ودعم اليوندسيب إنتاج المحاصيل التقليدية وتسويقها، بما فيها البنّ والكاكاو بالإضافة إلى أنشطة زيادة الإنتاجية مثل إنتاج زيت النخيل ولب النخيل وتربية الماشية. وكان للدعم الذي قدمه اليوندسيب أهمية حاسمة للبنى التحتية في المناطق الريفية النائية، ومن ذلك على وجه الخصوص إنشاء طرق الأغذية التي تتيح الوصول إلى الأسواق. وقدمت المساعدة عن طريق ١٤ منظمة فلاحية تمكنت من الوصول إلى ٧٧٦٠ أسرة. وتزايد تسويق المنتجات في أوروبا والولايات المتحدة. كما بُذلت جهود خاصة لضمان رفع مستوى مشاركة المرأة في شتى أنشطة المشاريع والمنظمات. وخلال فترة السنتين، واصلت حكومة بوليفيا إسهامها في المشاريع عن طريق إسهامات التشارك في التكلفة.

٨٣- وشدد تقييم خارجي أجري على مشروع هوالاغا السفلى على الحاجة لوجود خطة للتنمية البديلة مع أفق زمني يمتد إلى ست أو ثمان سنوات على الأقل، وأوصي بمواصلة تقديم الدعم إلى منطقة المشروع. وبناء على ذلك، صاغ اليوندسيب مرحلة لتعزيز المشروع.

٨٤- وتم إنشاء نظام رصد المحاصيل غير المشروعة، والذي يستند إلى التصوير الجوي وتكوين الصور الساتلية، وأتاح هذا النظام الحصول على الأرقام السنوية لعام ٢٠٠٠.

٨٥- واستمر اليوندسيب في دعم الشرطة والجمارك والقضاء والمختبرات القانونية في أكوادور والبرازيل وبوليفيا وكولومبيا والمكسيك، وكذلك في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي. وفي بوليفيا، واصل اليوندسيب دعمه لتحسين القدرة المؤسساتية لدى الأجهزة الحكومية العاملة في أنشطة مراقبة السلائف وضبط الأصول المستمدة من الاتجار بالعقاقير، والتحري في تسريب المواد الكيميائية وفي إجراء التحريات المالية. وشملت مساعدة اليوندسيب تحسين نظم الإدارة والمعلومات، وتدريب العاملين. وعقدت سبع عشرة دورة تدريبية شملت التدريب على إجراءات إدارة المضبوطات والأصول المصادرة، والعقاقير التركيبية، وغسل الأموال. وساعد اليوندسيب أيضاً في إعداد الأنظمة الخاصة بإدارة الأصول المضبوطة والمصادرة.

٨٦- وفي البرازيل، جرت مواءمة الأنشطة المتصلة بإنفاذ القوانين مع جدول الإنفاق الحكومي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وكذلك مع خطة الأمن الوطني التي أطلقت في عام ٢٠٠٠. وشمل ذلك بصفة خاصة الأنشطة المتعلقة بتدريب قوات الشرطة وتعزيز النظام الوطني للمعلومات عن العدالة والأمن العام. وعن طريق التشارك في التكلفة مع حكومة البرازيل، دعم اليوندسيب تحديث برنامج أكاديمية الشرطة الوطني، وجرت زيادة برامج التدريب والمرافق التابعة للأكاديمية. وعقدت حلقة دراسية عن تبادل معلومات الاستخبارات والمعلومات التقنية المتصلة بالاتجار بالعقاقير. وفي إطار برنامج النظام الوطني المتكامل للمعلومات عن العدالة والأمن العام، تم ربط ٢٧ ولاية عن طريق البريد الإلكتروني وتصميم أنموطة عن المعلومات المتصلة بالعقاقير والجرائم. وفي كولومبيا، واصل اليوندسيب تقديم المساعدة في ميدان مراقبة السلائف. وتدرب حتى الآن ما مجموعه ٢٧٧٦ من موظفي القضاء والشرطة العسكرية على استخدام مجموعة أدوات الاختبار وإجراءات الاختبار الميداني، كما تدرب ٢٥٠ موظفاً عسكرياً في مجالات إقامة العدل والعمليات العسكرية وتحريات الاتجار بالعقاقير.

٨٧- وفي أكوادور، قدم الدعم إلى القطاع القضائي عن طريق توفير التدريب والمعدات. وعقدت ثلاث حلقات عمل عن تقنيات التحري والملاحقة القضائية وجهت لموظفي تحريات الشرطة والنيابة العامة، وتم اشتراء المعدات الحاسوبية لمراكز التدريب.

٨٨- وعلى المستوى دون الإقليمي في الكاريبي، دعم اليوندسيب المجلس الكاريبي لإنفاذ القوانين الجمركية في إقامة نظام مقاصة إقليمي لمراقبة حركة السفن، بما في ذلك تجهيز محطات العمل. ووفر اليوندسيب، عن طريق المجلس المذكور، التدريب في مجال تحديد ملامح الخطر وتقنيات الاستهداف، ووجه هذا التدريب لسلطات الجمارك والموانئ من أروبا، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر الأنتيل الهولندية، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وهايتي، واستخدمت في التدريب المناهج التدريبية للمنظمة العالمية للجمارك. وفي كوبا أسديت مشورة الخبراء للتدريب في مجال تخطيط إنفاذ القوانين، وشارك موظفون كوبيون في الأحداث الإقليمية للتدريب في مجال إنفاذ القوانين.

٨٩- وساعد اليوندسيب ١٤ بلداً من الكاريبي في تنقيح تشريعاتها الخاصة بمراقبة السلائف. ومنح التدريب لأعضاء السلطة القضائية من دول أمريكا الوسطى في حلقات عمل تدريبية دون إقليمية انعقدت في السلفادور والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس في عام ٢٠٠٠. وفي الجمهورية الدومينيكية، جرى تدريب النواب العامين والقضاة وأعضاء الإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات، وذلك في إطار خطة وطنية تركّز على الاستخبارات والملاحقة القضائية لجرائم غسل الأموال. كما ساعد اليوندسيب الحكومة بتوفير مشورة الخبراء أثناء إجراء محاكمات رئيسية لقضايا الاتجار بالعقاقير وغسل الأموال.

٩٠- وفي إطار البرامج دون الإقليمية للمختبرات القانونية للمكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي، وفّر اليوندسيب المعدات لتحليل المضبوطات من العقاقير غير المشروعة وسلائفها. وأتاحت الزمالات الدراسية وتبادل المهنيين وحلقات العمل فرصاً لتدريب العاملين في المختبرات.

زاي - المسائل المتعلقة بالأنشطة العملياتية

٩١- ساهم عدد من العوامل في إعاقة تطوير اليوندسيب وتنفيذه لحقيبة مشاريعه دعماً للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ومن هذه العوامل الصعوبات المتعلقة بالموارد، والاعتبارات السياسية و/أو الأمنية الصعبة، التي كان لها في بعض الأحيان أثر اقتصادي هام. وقد أعاقت هذه الظروف بالطبع تنفيذ المشاريع وقيدت العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. كذلك فتطبيق الحظر على زراعة خشخاش الأفيون، والتطور السريع الذي طرأ على الوضع في أفغانستان وآثاره على المنطقة، استلزما إجراء تعديلات مستمرة على الاستراتيجيات والنهوج العملياتية. وفي حالة أفغانستان الخاصة، استلزم إنهاء جميع الأنشطة في ذلك البلد في شهر أيلول/سبتمبر.

٩٢- وفي بعض أنحاء العالم، لم تحصل مسألة العقاقير على نفس درجة الأولوية العليا التي تمنح لغيرها من المسائل الاجتماعية والصحية أو لأهداف التنمية الاقتصادية. وذلك أمر مفهوم بالنظر لتعدد المشاكل التي يشهدها الكثير من البلدان، ولا سيما في العالم النامي، ولكنه مع ذلك يزيد من صعوبة الحصول على الدعم السياسي اللازم والموارد المكملة من الحكومات المستفيدة.

٩٣- وفي بعض الحالات، تسبب ضيق الموارد في منع البدء في تنفيذ مشاريع اعتمدتها لجنة البرنامج والمشاريع التابعة للأوديسيسيب. علاوة على أن عدداً من المشاريع الجارية لم يتلقَ سوى تمويلاً جزئياً عند بدء التنفيذ. وأدى غموض وضع التمويل الإضافي أحياناً إلى إعاقة التنفيذ بالأسلوب الذي خطط له في الأصل. كما أثرت القيود التمويلية على قدرة اليوندسيب على المستوى الميداني، خصوصاً في بعض المكاتب الإقليمية، حيث لم يتمكن من الاضطلاع الكامل بالدور

الـذي كُلـف بـه في إسـداء المشـورة السياسـية والدعـوة إلى المناصرة في وضع استراتيجيات ومشاريع مراقبة العقاقير. وإن بقيت حالة ضيق التمويل على ما هي عليه، فإن استدامة الاستثمارات الأولية في بعض المشاريع ستتعرض هي الأخرى للخطر، وبالتالي فإن ذلك سيهدد مصداقية البرنامج نفسه.

٩٤- وقـد أدى تراجـع توافـر المـوارد العامـة الغـرض إلى تناقص قدرة البرنامج على الاستجابة للاحتياجات الملحة من أجل معالجة مشكلة المشاريع التي لا يخصص لها سوى تمويل جزئي. وقد يساعد في هذا الخصوص اعتماد اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين لمبادئ توجيهية بشأن استخدام الموارد العامة للغرض.

ثالثاً - الأنشطة المواضيعية والأنشطة الأخرى

ألف - الانضمام للمعاهدات ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

٩٥- أثناء عام ٢٠٠٠، أصبحت ألبانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وسانت فنسنت وغرينادين أطرافاً في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢[٢]، وأصبحت أوكرانيا وبيلاروس وتركيا، وهي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١، أطرافاً في بروتوكول سنة ١٩٧٢، وبذا فقد أصبحت أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢. وبذا بلغ عدد الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ١٦٨ طرفاً، وبصيغتها غير المعدلة ١٧٦ طرفاً. وأصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وسانت فنسنت وغرينادين أطرافاً في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١[٣]، وبذا وصل عدد الأطراف في تلك الاتفاقية إلى ١٧٠ طرفاً. وأصبحت ألبانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وموريشيوس أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨[٤]، وبذا وصل عدد الأطراف في هذه الاتفاقية إلى ١٦٢ دولة ومنظمة واحدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي (الجماعة الأوروبية). وقد تحقق تقريباً التصديق الشامل على ثلاث اتفاقيات.

٩٦- إن مساعدة الحكومات على أن تصبح أطرافاً في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وعلى تنفيذ أحكام تلك المعاهدات في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية ما زال يشكل أمراً أساسياً لليوندسيب. وقد قدمت المساعدة في صوغ تشريعات مراقبة العقاقير إلى دول هامة منها فييت نام وكرواتيا وكمبوديا وميانمار. وساعدت المكتبة القانونية الموصولة على تحسين توزيع التشريعات الوطنية على الحكومات وعامة الجمهور. ويجري توسيع هذه المكتبة لتشمل تشريعات أحدث وتشريعات قديمة ما زالت حيز التنفيذ.

٩٧- واستمر العمل على تحديث قانون اليوندسيب المدني النموذجي وقانون اليوندسيب العادي النموذجي. وبموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٩ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بدأ تنفيذ أنشطة المساعدة القانونية بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل الشروع في تنسيق القوانين والاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة ولتشجيع التعاون القضائي بين الدول الأعضاء في المؤتمر. وقدم اليوندسيب دعماً لا مركزياً إلى عدد من البلدان في آسيا الوسطى وأمريكا الوسطى والجنوبية وجنوبي أفريقيا وشرقيها، وقدم التدريب إلى عدد من البلدان التي تطبق قوانين جديدة، ووجه التدريب بصفة خاصة إلى القضاة وموظفي النيابة العامة في جمهورية إيران الإسلامية وجنوبي أفريقيا وشرقيها وآسيا الوسطى. وقُدم دعم عملياتي مباشر إلى موظفي النيابة العامة والقضاة في عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بالعقاقير عن طريق الإرشاد الخاص في جنوب أفريقيا وفيجي.

٩٨- وساعد اليوندسيب في إقامة سلطات مركزية وتنظيم اجتماعات إقليمية لعدد من السلطات المركزية، بما في ذلك بلدان تقع على درب البلقان، وفي أفريقيا الجنوبية، وأفرقة خبراء عاملة من أجل تعزيز التعاون القضائي على الصعيدين الدولي والإقليمي وفقاً للأحكام الخاصة بالتعاون القضائي التي توردها اتفاقية سنة ١٩٨٨. وانعقد في فيينا من ٣ إلى ٧

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فريق خبراء عامل غير رسمي معني بمصادرة الأصول الفعلية، كما انعقد فريق خبراء عامل معني بالمساعدة القانونية المتبادلة في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

باء - دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٩٩- وفقاً لما خطط له في ترتيب العمل لسنة ١٩٩١ بين اليوندسيب والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، قدم اليوندسيب دعمه إلى الهيئة بواسطة أمانة فنية مستقلة تعمل في إطار اليوندسيب وعن طريق أقسام اليوندسيب الأخرى من أجل رصد النظام الدولي لمكافحة المخدرات، بالتعاون المتين مع الحكومات. وبموجب ترتيب العمل، يقدم اليوندسيب خدمات إسداء المشورة القانونية وخدمات الدعم الإلكتروني إلى أمانة الهيئة. كما يقدم اليوندسيب أيضاً خدمات مختبرية إلى أمانة الهيئة، وخصوصاً في أعمال تحديد الملامح لعينات برمنغنات البوتاسيوم، وهي مادة سليفة تستعمل في صنع الكوكايين غير المشروع، والإيفيدرين. وتعرض الهيئة أنشطتها وآرائها بصورة منفصلة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات وعامة الجمهور.

١٠٠- وقدمت مشاريع اليوندسيب لمراقبة السلائف مساعدة تقنية ومالية إلى السلطات الوطنية التنظيمية والمعنية بإنفاذ القوانين، فمكنتها من تعزيز تنفيذ التشريعات الرامية إلى منع تسريب الكيميائيات السليفة، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى وجه الخصوص، جرى تشديد أكبر على إنفاذ القوانين والمسائل العملياتية، مثل كشف تهريب أو تسريب المواد الكيميائية السليفة، وإجراء التحريات، وتقاسم المعلومات الناتجة عن التحريات. وساهمت برامج دعم مراقبة السلائف التي يتولى اليوندسيب حالياً وضعها أو تنفيذها، بالتعاون الوثيق مع الهيئة، ولا سيما في جنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها وفي أسيا الوسطى، في إرساء آليات وإجراءات لتبادل المعلومات التي تيسر التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٠١- وزودت أمانة الهيئة اليوندسيب بالمعلومات والمشورة التقنية بشأن مراقبة السلائف عموماً ومراقبة أنهيدريد الخل على وجه الخصوص، وذلك لدعم أنشطته في الاجتماع التقني لمجموعة "الستة زائد إثنين" المعنية بأفغانستان. واستمر دعم الأعمال الفنية التي تقوم بها الهيئة عن طريق مكاتب اليوندسيب الميدانية وبرامجه للمساعدة التقنية.

١٠٢- وقدم اليوندسيب، وبصفة خاصة مكاتبه الميدانية، معلومات إلى الهيئة لدى إعدادها ونشرها لتقريرها السنوي عن عام ٢٠٠٠، الأمر الذي ساعد الهيئة على تنظيم المؤتمرات الصحافية وغيرها من الأنشطة الترويجية المتعلقة بتقريرها السنوي. كما قدم اليوندسيب الدعم، إدارياً، في عملية إعداد الهيئة لثلاثة منشورات تقنية تتناول، على التوالي، العقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية، والسلائف والكيميائيات التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير غير المشروع.

جيم - أنشطة البحوث والمختبرات

١٠٣- تهدف برامج اليوندسيب المعنية بالدعم العلمي والتقني إلى إعداد المعايير العلمية والإجرائية ووضعها وإتاحتها دعماً للمراقبة الدولية للعقاقير. وفي ٢٠٠١، قدم اليوندسيب مساعدة تقنية من أجل مواصلة قدرات مختبرات اختبار العقاقير في باكستان والمكسيك وفي عدد من بلدان أمريكا الوسطى. ونظم في مراكز التدريب الإقليمية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا تدريب لموظفي المختبرات في مجالات استبانة العقاقير والسلائف وتحليلها. وقدم الدعم إلى مختبرات محورية، لا سيما في السلفادور وكوستاريكا والمكسيك، من أجل إتاحة دورات تدريبية إضافية.

١٠٤- واستخدمت أنموطة أعدت لتدريب الكيميائيين التحليليين في مجال صنع العقاقير غير المشروع والسلائف في حلقة عمل تدريبية عن استبانة السلائف، انعقدت في طاشقند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأعد اليوندسيب مبادئ توجيهية لتصديق الطرائق التحليلية ومعايرة المعدات المستخدمة في اختبار العقاقير في المواد المضبوطة والعينات البيولوجية.

واستمر اشتراء العينات المرجعية من العقاقير والسلائف دعماً لأنشطة المختبرات الوطنية لاختبار العقاقير، وذلك في إطار برنامج اليوندسيب الدولي لضمان النوعية. وأتيحت على النطاق العالمي أدلة الأمم المتحدة عن الطرائق الموصى بها لاختبار العقاقير، والمعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية، والإضافة الصادرة عليه، وغير ذلك من المنشورات العلمية. كما زودت مختبرات وطنية لاختبار العقاقير في شتى مناطق العالم بأكثر من ٢٠٠٠ نسخة من مقالات مختارة عن العقاقير التي يساء استعمالها. وقام اليوندسيب أيضاً بتنقيح وتحديث المنشورين مبادئ توجيهية لاختبار المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية في الشعر والعرق واللعاب" و"تحديد أوصاف العقاقير/تحديد ملامح الشوائب: الخلفية والمفاهيم.

١٠٥- وفي أثناء عام ٢٠٠١، شارك نحو ١٥٠ مختبراً في جولتين من الممارسات التعاونية الدولية التابعة للبرنامج الدولي لضمان النوعية. واتخذت مبادرات جديدة من أجل تشجيع المختبرات الضعيفة الأداء على استحداث ممارسات الإدارة الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، ودعماً لتدابير إنفاذ القوانين، واصل اليوندسيب إنتاج مجموعات معدات الاختبار الميداني للكشف السريع عن العقاقير والسلائف الخاضعة للمراقبة، وتوزيعها على النطاق العالمي. واتخذ إجراء خاص لتزويد الكواشف اللازمة للاختبار السريع لمادة أنهيدريد الخل.

١٠٦- وواصل اليوندسيب تطوير طرائق تحديد الأوصاف وتحديد ملامح الشوائب فيما يخص العقاقير الرئيسية وسلائفها. واستمر تطوير الإجراءات التحليلية لتحديد ملامح شوائب الميثامفيتامين، واستمر أيضاً التحقق من جدوى استخدام تحديد ملامح الشوائب للتمييز بين عينات الإيفيدرين من أجل تحديد مصادرها لأغراض إنفاذ القوانين. واضطلع بأعمال تحديد أوصاف عينات برمنغنات البوتاسيوم كجزء من "عملية بيربل".

١٠٧- وصدر منشور المبادئ التوجيهية لتقدير محصول صمغ الأفيون وورقة الكوكا من زيارات ميدانية قصيرة، واستخدم المنشور في مواصلة تطوير الإجراءات الميدانية المنفذة كجزء من دراسة استقصائية محدودة لمحصول الأفيون أجريت خلال موسم حصاد عام ٢٠٠١ في أفغانستان. كما قدمت المشورة العلمية والتوجيه للدراسات الاستقصائية الجارية عن محاصيل المخدرات غير المشروعة في جنوب شرق آسيا وأفغانستان.

دال - غسل الأموال

١٠٨- عمل اليوندسيب، من خلال البرنامج العالمي لغسل الأموال التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (الاوديسيسيب)، كجهة محورية في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بغسل الأموال وعائدات الجرائم، وقدم المساعدة التقنية إلى الدول في هذا المجال. وواصل اليوندسيب العمل على نحو وثيق مع منظمات مثل فرقة العمل للإجراءات المالية بشأن غسل الأموال، وفريق إغمونت، وصندوق النقد الدولي، وفرقة العمل للإجراءات المالية في الكاريبي.

١٠٩- وقدم اليوندسيب مساعدته إلى عدد من البلدان في وضع إطارات قانونية لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك استعراض التشريعات في الاتحاد الروسي وإسرائيل وأندورا وبنما وجبل طارق والفلبين وكوسوفو ولبنان وهايتي. وقدم قسم من هذه المساعدة بالارتباط مع صندوق النقد الدولي. وأجري في فييت نام تقدير للاحتياجات من أجل التأكد من التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال، كما قدمت المساعدة إلى باكستان أيضاً. وتم تأسيس وحدة الاستخبارات المالية في بربادوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدعم من البرنامج. واستهل اليوندسيب دراسة لبحث جدوى إقامة وحدة إقليمية للاستخبارات المالية في إطار منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبالتعاون مع فرقة العمل للإجراءات المالية في الكاريبي.

١١٠- وقدم اليوندسيب مساعدات تقنية إلى جزر في منطقة المحيط الهادئ، وذلك بالتنسيق مع أمانة الكومنولث، وصندوق النقد الدولي، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني

بغسل الأموال، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وقدم البرنامج مدخلات تقنية إلى عدد من الأنشطة في أفريقيا بالارتباط مع تدابير مكافحة غسل الأموال، وذلك للمساعدة على إيجاد قاعدة محسنة للمعلومات بشأن هذا الموضوع ولتحقيق فهم أكبر لاتجاهات غسل الأموال في المنطقة.

١١١- وبالتعاون مع الانتربول وحكومة كندا، نظمت في أوتاوا في ٢٠٠١ حلقة دراسية دولية عن تقنيات التحريات المالية السرية، ونظمت بالتعاون مع فريق إغمونت، حلقة عمل اشترك فيها موظفو وحدة الاستخبارات المالية في فيينا. وفي الاتحاد الروسي، شارك البرنامج في تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالاقتصاد غير القانوني وغسل الأموال، وذلك في سانت بيترسبورغ في الفترة من ٥ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١١٢- وفي آذار/مارس ٢٠٠١، نشر البرنامج العالمي دراسة بعنوان الرأسمالية الروسية وغسل الأموال. وتضمنت البحوث الأخرى دراسة لنظام سلوفينيا لمكافحة غسل الأموال ومعلومات حول إرشادات الاتحاد الأوروبي بخصوص غسل الأموال. كما أدخل البرنامج تحسينات على الشبكة الدولية للمعلومات عن غسل الأموال، التي تشمل أكثر من ٢٠٠ مادة من مواد التشريعات.

هاء - خفض الطلب

١١٣- قدم اليوندسيب دعمه إلى الدول الأعضاء في تطبيق خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وذلك بتيسير التشارك في مجال أفضل الممارسات التي تتحسس العوامل الثقافية والإنمائية الإقليمية والوطنية، وبمنح المساعدة للاستراتيجيات والبرامج. ويهدف البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات إلى نشر الممارسات المنهجية السليمة، والتشجيع على اعتماد مؤشرات متسقة، ودعم إنشاء نظم وطنية وإقليمية للمعلومات الخاصة بالمخدرات وشبكات الخبراء التقنية.

١١٤- وتم إعداد مجموعة مواد تدريبية صممت من أجل مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ في إطار استبيانات التقارير السنوية من أجل تحسين نوعية وتغطية قاعدة المعلومات العالمية.

١١٥- وانتهى اليوندسيب من إعداد أنموطتين لمجموعة معدات منهجية تتناول كيف يجري وضع نظام متكامل للمعلومات الخاصة بالعقاقير، وبإجراء الدراسات الاستقصائية عن المدارس. وجرى اختبار هاتين الأنموطتين في شرقي أفريقيا والكاريبي على التوالي. وشرع في إعداد أنموطة ثالثة عن التقنيات الإحصائية لتقدير حجم السكان من متعاطي العقاقير. وانعقد اجتماع ثان للشبكة العالمية لعلم الأوبئة في فيينا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وكان الهدف من الاجتماع تقييم شبكات جمع البيانات ووضع إطار لتنسيق المؤشرات والإجراءات.

١١٦- وجرى الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات بمساعدة ثلاثة استشاريين في مجال علم الأوبئة يعملون في شرقي أفريقيا وجنوبها، وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، والكاريبي. وفي جزر القمر وسيشل وكينيا وليسوتو وملاوي وموريشيوس وناميبيا، أجريت تقديرات للاحتياجات ليسترشد بها في إقامة شبكات وطنية لعلم الأوبئة، وشرع في إجراء تقديرات مماثلة في اثيوبيا وأوغندا ورواندا. ويضطلع في الوقت الحاضر بإجراء تقديرات للاحتياجات ودراسات تقديرية وطنية تتناول مشاكل تعاطي العقاقير في كل من أوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بدعم من استشاري علم الأوبئة للبرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات. وفي باكستان، أجريت دراسة تقديرية وطنية بالاستعانة بالتوجيه التقني والتنسيق اللذين قدمهما البرنامج العالمي، وينتظر أن تبدأ في وقت قريب دراسة مماثلة في تركيا. وفي الكاريبي، أطلقت شبكة المعلومات بشأن المخدرات لمنطقة الكاريبي، وذلك بالتعاون مع اللجنة الأوروبية وبمساعدة تقنية مقدمة من اليوندسيب والسيكاد. وأجريت في جميع المناطق دورات تدريبية في مجال أساليب المراقبة والبحث،

وفي غيرها من مجالات المسائل الأساسية المتعلقة بجمع المعلومات عن تعاطي العقاقير وتحليلها.

١١٧- أصبحت الشبكة العالمية للشباب من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات، التي استهلها اليوندسيب، تشمل الآن ٧٠ فريقاً من أكثر من ٤٠ بلداً يرتبط بعضها ببعض بواسطة قائمة خدمات "listserv" على شبكة الانترنت، وذلك على أساس يومي، وبواسطة نشرة إخبارية فصلية. وقد جرى توسيع الشبكة عن طريق تدريب أفرقة الشباب على الصعيد الإقليمي في موضوعي تقييم الاحتياجات وتخطيط البرامج، وعن طريق منح صغيرة من التمويل المالي المقدم إلى بضعة أفرقة متدربة. وجرى هذا التدريب في أوروبا الوسطى والشرقية في تموز/يوليه ٢٠٠١، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لمجموعات أخرى من جنوب شرق آسيا والصين. ونظمت الشبكة أيضاً سلسلة من الاجتماعات لإعداد منشورات عن العمل مع الشباب في مجال الوقاية. ونشر في ٢٠٠١ الدليل المعنون "شركاء متساوون: تنظيم الشباب لأحداث الشباب"، وهو دليل يتناول تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الموجهة للشباب.

١١٨- وحشدت المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من إساءة استعمال المواد المجتمعات المحلية لوقاية الأطفال والشباب من إساءة استعمال المواد. وجرى تدريب نحو ١٢٠ منظمة محلية شريكة، وكانت عموماً من المنظمات غير الحكومية، في الاتحاد الروسي وبيلاروس وتايلند وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا والفلبين وفييت نام. وتناول التدريب مواضيع شملت أسلوب إجراء تقديرات للحالة المحلية، وأنشطة الوقاية القائمة على أساس المجتمع المحلي بالاستناد إلى تلك التقديرات، والرصد والتقييم. وساهمت الدروس المستمدة من شبكة الشباب العالمية والمبادرة العالمية في استعراض أجري للنهوج المستندة إلى الإثباتات والنهوج الناشئة التي تبشر بالنجاح في الوقاية من تعاطي العقاقير، وستنشر نتائج الاستعراض في السنة المقبلة، بالإضافة إلى عدد من المنشورات الأخرى التي جرى إعدادها حول موضوعي المعالجة وإعادة التأهيل.

١١٩- وساهمت وثيقتان حول أفضل الممارسات في وضع استراتيجيات ملائمة وفعالة للوقاية من فيروس الإيدز على الصعيد الميداني. وساهم اليوندسيب في ورقة موقف منظومة الأمم المتحدة المعنونة: الوقاية من نقل الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات، التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية التابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نشر اليوندسيب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وفيروسه كتيباً بعنوان: تعاطي المخدرات والايدز وفيروسه: الدروس المستمدة، وهو يتناول الوقاية في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن في دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى. وفي إطار التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعدت مواد لشريط الفيديو "الأمم المتحدة تعمل" حول العمل مع الفئات المعرضة للخطر.

١٢٠- وبتعيين مستشار في موضوع تعاطي المخدرات والإيدز وفيروسه بتمويل مشترك من اليوندسيب/برنامج الأمم المتحدة المشترك، تعززت قدرة اليوندسيب على مواصلة تطوير الاستجابات الفعالة لمشكلة فيروس الإيدز المرتبطة بتعاطي المخدرات. كما يتزايد إدراج أنشطة الوقاية من فيروس الإيدز في مشاريع خفض الطلب.

واو - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٢١- اضطلع اليوندسيب بدور الأمانة الفنية للهيئات المتفرعة عن لجنة المخدرات، ولا سيما في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، التي انعقدت في أبو ظبي؛ والاجتماع الحادي عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا) لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي انعقد في بنما؛ وفي اجتماع

هونوليا السادس والعشرين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي انعقد في سدني، أستراليا؛ واجتماع هونوليا الحادي عشر لأفريقيا، الذي انعقد في نيروبي. ونظم اليوندسيب أفرقة عاملة عنيت بأولويات خاصة في مجال إنفاذ القوانين لتيسير الربط بين أولويات إنفاذ القوانين قيد النظر وأهداف الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وأعد اليوندسيب تقارير لكل اجتماع تناولت اتجاهات العقاقير على الصعيد الإقليمي.

١٢٢- وقدمت المساعدة التقنية في مجال إنفاذ القوانين في أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الوسطى، وجنوبي أفريقيا وشرقيها، وذلك دعماً للأجهزة الحكومية التي تعمل على مكافحة الاتجار والجرائم عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، وضع اليوندسيب برامج تدريبية في مجال إنفاذ القوانين، وهي تستند إلى أسلوب التدريب الحاسوبي (الاسطوانات المضغوطة)، وأرسى قاعدة للبيانات للمساعدة على تنسيق المساعدة التقنية، ووضع استراتيجية لدعم إدراج إنفاذ القوانين الاستخباراتي التوجه في برامج اليوندسيب.

١٢٣- وأجرى اليوندسيب تحليلاً للمعلومات عن المضبوطات، وإلقاء القبض، والاتجار، والصنع غير المشروع، والتسريب، التي وردت من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ورد ما مجموعه ٩٤ رداً على الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية (الجزء الثالث). واستجابة لطلب وجهته اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين، أجرى اليوندسيب التعديلات اللازمة على صيغة الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية (الجزء الثالث) وشكله. ويواصل اليوندسيب بانتظام تبادل البيانات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية-الانتربول، والمنظمة العالمية للجمارك في إطار مشروع التشارك في البيانات عن المضبوطات بين اليوندسيب/الانتربول/المنظمة العالمية للجمارك.

١٢٤- وركزت أنشطة اليوندسيب العالمية للتنمية البديلة على تحديد أفضل الممارسات وتحليلها وتطويرها. وعقد في أمريكا اللاتينية اجتماع للفريق التقني الإقليمي المعني بالتنمية البديلة. وحضر الاجتماع موظفو اليوندسيب الميدانيون في بوليفيا وبيرو وكولومبيا للتشارك في المعارف والخبرات والتحديات، وأسفر الاجتماع عن توصيات تتعلق ببرامج اليوندسيب للتنمية البديلة.

١٢٥- وقدم اليوندسيب المشورة والدعم التقني إلى مشاريع وبرامج في أمريكا اللاتينية وجنوب غرب آسيا وجنوب شرقها. وركزت المساعدة التقنية على رصد التقدم المنجز في مجالات مثل إدماج المنظور الجنساني، ودور منظمات المجتمعات المحلية، والمشاركة والرصد وتقييم الأثر. وأجريت دورة تدريبية في ميانمار حول التخمين الريفي التشاركي، ونفذت أنشطة تدريبية للمتابعة في مجال إدراج المنظور الجنساني. واستهلت دراسة عن عنصر التسويق في التنمية البديلة وتطوير الممارسات الجيدة. وأخيراً، تم نشر الوثيقة المنقحة عن التنمية البديلة في منطقة الانديان: تجربة اليوندسيب.

١٢٦- واستجابة لخطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع، التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة، قدم اليوندسيب دعماً علمياً لأنشطة مراقبة العقاقير ولمواصلة تطوير نظام غرفة المقاصة العالمية من أجل توزيع معلومات دقيقة، وفي مواعيد مناسبة، بشأن شتى جوانب مشكلة المنشطات الأمفيتامينية. وأجرى اليوندسيب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بحثاً استهدف تعزيز الاستجابات الاستراتيجية للعواقب الصحية والاجتماعية الناجمة عن تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، مع إشارة خاصة إلى مادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. وساهم اليوندسيب في عدة جوانب من مراقبة عرض المنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك رصد اتجاهات صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ وتوسيع أنشطة تحديد صفات العقاقير/تحديد ملامح الشوائب للتركيز على الميثامفيتامين والسلائف الرئيسية وسائر المنشطات

الأمفيتامينية؛ ومساعدة البلدان المتأثرة بصنع العقاقير التركيبية والاتجار بها و/أو تعاطيها، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية، بغية البدء في أنشطة تحديد ملامح الشوائب لتلك العقاقير وسلائفها؛ والتشجيع على تدريب العاملين في مجال تحديد ملامح الشوائب، بما في ذلك موظفو إنفاذ القوانين، وموظفو الاستخبارات والتشريعات، ومديرو المختبرات والمحللون.

زاي - التعاون والدعوة إلى المناصرة فيما بين الوكالات

١٢٧- واصل اليوندسيب التعاون مع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. وشمل التعاون عدداً من المبادرات منها: مكافحة الاتجار بالعقاقير وغسل الأموال عن طريق النظم البريدية في أفريقيا، وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية؛ والمراكز المرجعية بشأن العقاقير والكحول القائمة على أساس المجتمعات المحلية من أجل الوقاية وإعادة التأهيل للعمل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، والمساعدة القصيرة الأجل لاستدامة الحظر المفروض على زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

١٢٨- وواصل اليوندسيب العمل الوثيق مع نظيريه الدوليين الآخرين في مجال إنفاذ القوانين (الانتربول والمنظمة العالمية للجمارك) والوكالات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي، وشارك بفعالية في الملتقيات التي نظمتها تلك الهيئات وفي الاستفادة من دعمها الفعال في تنفيذ برامج اليوندسيب.

١٢٩- وكأحد المشاركين في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، عمل اليوندسيب مع أمانة البرنامج والهيئات الأخرى المشاركة فيه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي) من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات والإيدز وفيروسه ومعالجتها. وتلقى اليوندسيب في عام ٢٠٠١ أموالاً من ميزانية وخطة العمل الموحدتين للبرنامج المشترك لتنفيذ هذه الأنشطة، وعلى الصعيد الميداني شارك اليوندسيب في عمليات التدخل التي جرت تحت إشراف الأفرقة الموضوعية التابعة للبرنامج المشترك باستخدام صندوق التعجيل بالبرامج التابع للبرنامج المشترك. ونفذ عدد من الأنشطة ذات الصلة بالإيدز وفيروسه بالتعاون مع وكالات تشاركية في اندونيسيا وباكستان والبرازيل وتايلند وتركمنستان وسري لانكا والصين وطاجيكستان وفييت نام وقيرغيزستان وكازاخستان وكولومبيا وميانمار والهند.

١٣٠- وفي عام ٢٠٠١، وفي إطار أنشطة لجنة التنسيق الإدارية، أعدت اللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المخدرات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية وثيقتين بعنوان: مذكرة توجيهية من إعداد لجنة التنسيق الإدارية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية؛ والوقاية من انتقال فيروس الإيدز بين متعاطي المخدرات: ورقة موقف منظومة الأمم المتحدة. وجرى اعتماد هاتين الورقتين ثم تعميمهما على جميع المنسقين المقيمين عن طريق رئيس المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأسفر الاستعراض الجاري لآلية لجنة التنسيق الإدارية عن اتخاذ مقرر بإلغاء جميع الهيئات الفرعية بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وقدم اليوندسيب، باعتباره أمانة اللجنة الفرعية، اقتراحاً بخصوص آليات تنسيقية بديلة لمعالجة المسائل المتعلقة بالعقاقير والجريمة، وجرى عرضه على اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، ويتوقع أن تتولى أفرقة عمل موضوعية محددة الأجل اتخاذ الإجراءات في المستقبل.

١٣١- وواصل اليوندسيب تفاعله مع المنظمات غير الحكومية وتشجيعه لإقامة الشبكات فيما بينها بغية الترويج لتقاسم الخبرات في أنشطة خفض الطلب على العقاقير. ونشرت في عام ٢٠٠١ نسخة منقحة من دليل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال خفض الطلب على العقاقير،

وأتيحت قاعدة البيانات التي استند إليها الدليل على صفحة ويب التابعة لليوندسيب.

١٣٢- ونظم اليوندسيب المؤتمر البرلماني المشترك عبر المحيط الأطلسي الرابع المعني بمكافحة المخدرات في سانتا كروز، بوليفيا، في شباط/فبراير ٢٠٠١. وحضر المؤتمر ما يزيد عن ١٦٠ عضواً برلمانياً أو من أعضاء الكونغرس وكبار المسؤولين في مجال مكافحة المخدرات من أكثر من ٢٥ بلداً ومنظمة دولية. وشارك في استضافة المؤتمر كل من اليوندسيب وحكومة بوليفيا ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات. وبحث البرلمانيون ورؤساء مكافحة المخدرات سياسة بوليفيا الناجحة في مكافحة المخدرات، والتي تشمل القضاء على زراعة محصول الكوكا غير المشروعة. وتعرض المشاركون بمواصلة تعاونهم مع البلدان التي يجري فيها تقليل المحاصيل غير المشروعة وحيث توجد حاجة للموارد من أجل تحقيق استدامة النتائج.

١٣٣- وفي سياق موضوع "الرياضة ضد المخدرات" المخصص لليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١)، نظم اليوندسيب أحداثاً رياضية شملت الأطفال من النمسا ومن شتى أنحاء العالم بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وذلك بغية توجيه الاهتمام إلى حلول مشكلة المخدرات. وفي أثناء حدث "رياضة كرة السلة بدون حدود"، تلقى ٥٠ صبياً من سن ١٢-١٤ سنة تدريباً من لاعبي كرة السلة المحترفين في تريفيسو، إيطاليا، وجاء هؤلاء الصبيان من البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وسلوفينيا وكرواتيا ويوغوسلافيا. وشارك في تنظيم هذا الحدث كل من اليوندسيب ورابطة كرة السلة الوطنية، ومؤسسة بينيتون والاتحاد الدولي لكرة السلة، وشجع الحدث توصيل الرسائل الإيجابية بشأن الحياة الصحية المتحررة من المخدرات.

١٣٤- وجائزة الأمم المتحدة بفيينا الخاصة بالمجتمع المدني، وهي مبادرة مشتركة بين حكومة النمسا ومدينة فيينا والأمم المتحدة ترمي إلى تشريف الأفراد أو المنظمات ممن أسهموا إسهاماً بارزاً في تعزيز المجتمع المدني، وخصوصاً في مجالات محاربة تعاطي المخدرات والجريمة والإرهاب، وبذا دعم العدالة والتقدم الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠١، تقاسم الجائزة الثالثة ثلاثة أفراد ومنظمة واحدة اختيروا من بين ١٢٠ مرشحاً.

١٣٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصدر التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٠. كما استمر إصدار نشرة "UPDATE" الفصلية وتوزيعها على النطاق العالمي بثلاث لغات. وأعيد تصميم صفحة ويب التابعة للأوديسيسيب، كما أوجدت صفحات ويب المنفردة لجميع المكاتب الميدانية البالغ عددها ٢٢ مكتباً. وسجلت أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ زيارة شهرياً لهذه الصفحات. وبالارتباط مع حملته "الرياضة ضد المخدرات"، عمل اليوندسيب كشريك مع الرابطات الرياضية الدولية، وجنّد خدمات الرياضيين المحترفين للعمل كسفراء للبرنامج. وجرى إنتاج سلسلة من الإعلانات التجارية التلفزيونية ضد المخدرات يظهر فيها هؤلاء الرياضيون، وبثت على الهواء مجاناً في أكثر من ٢٥ بلداً بغية تشجيع الرسائل المضادة لتعاطي المخدرات.

رابعاً- شؤون الإدارة والمالية

ألف - الرصد والتقييم

١٣٦- في عام ٢٠٠١، أكمل ١٢ تقييما للمشاريع ولم تجر أية تقييمات على مستوى المواضيع. وجرى بالإضافة إلى ذلك البدء في تقييم المشاريع في البرازيل وجنوب شرق آسيا، وأكمل تقييم واحد في طاجيكستان. وبالنظر للمشاغل الأمنية، تأجلت الأنشطة التحضيرية لتقييم البرنامج في آسيا الوسطى. وأتيحت ملخصات التقييمات المكتملة إلى الدول الأعضاء إلكترونياً بواسطة موقع ويب للأوديسيسيب المؤمن للبعثات الدائمة.

١٣٧- وأتاح استحداث النهج القائم على أساس النتائج في جميع برامج اليوندسيب وجود إطار للتنظيم والرصد على مستوى البرامج[٥]. وفي عام ٢٠٠١، وباعتماد ميزانية الدعم

للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تعززت وظائف التخطيط والتقييم بإنشاء وحدة التخطيط والتقييم لتولي مهمة تنسيق التخطيط في إطار الأوديسيسيب، وذلك من أجل ضمان التكامل، وخصوصاً التكامل بين اليوندسيب والمركز المعني بمنع الإجرام الدولي، وتعزيز التخطيط القائم على أساس النتائج.

باء - الوضع المالي

١٣٨- كما يتبين من ميزانية صندوق اليوندسيب المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/CN.7/2001/14)، فقد طرأ انخفاض ملحوظ في نهاية ٢٠٠١ على أرصدة الصندوق العالية سابقاً. ويقدر الرصيد العام الغرض في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بمبلغ قدره ٨,٣ مليون دولار. ويصل إجمالي الإيرادات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى مبلغ قدره ١٣١,٢ مليون دولار، بما في ذلك ٣٣ مليون دولار من الإيرادات العامة الغرض. ويبلغ إجمالي النفقات المقدرة ١١٧,٤ مليون دولار للبرامج و ٢٨,٦ مليون دولار للدعم البرنامجي و ٨,٩ مليون دولار للتنظيم والإدارة.

١٣٩- ووافقت اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة على المبادئ التوجيهية لاستخدام الأموال العامة الغرض. وحددت هذه المبادئ التوجيهية أولويات استخدام الأموال العامة الغرض في ميزانية الدعم وفي مجالات البرامج، الأساسية منها والجارية والجديدة، وستتيح فعالية السيولة النقدية وتنفيذ المشاريع، إلى جانب السماح للجنة بإجراء رصد فعال أثناء اجتماعاتها فيما بين الدورات.

١٤٠- وشمل نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي) الإدارة المالية (المرحلة ١)، بما في ذلك الميزانيات والتمويل وتسجيل الإنفاقات والحسابات والإبلاغ؛ وستتاح البيانات إلى الدول الأعضاء عن طريق موقع ويب المؤمن لبعثاتها الدائمة. وبلغ إجمالي تكاليف الاشتراء والتنمية المتعلقة بالمرحلة الأولى ١,٧ مليون دولار. وجرت ميزنة تكاليف الإدامة على أساس ٩٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وما زال عنصر إدارة البرامج والمشاريع (المرحلة ٢) في طور التخطيط التحضيري، ولم يرد التمويل من أجل تنفيذه بعد.

جيم - حشد الموارد

١٤١- كان متوقعاً أن تبلغ إيرادات التبرعات لصندوق اليوندسيب ١٣١,٢ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧,٥ في المائة عن الإيرادات التي جرى تلقيها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يبلغ إجمالي الإيرادات المقدرة ١٣٦,٣ مليون دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٥,١٢٩ مليون دولار أو ٣,٩ في المائة عن فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى زيادة التمويل في إطار ترتيب تقاسم التكلفة. وواصل اليوندسيب بذل جهوده من أجل توسيع قاعدة التبرعات لصندوقه ولحفز عدد أكبر من الدول الأعضاء على المساهمة في تمويل الصندوق وفقاً لما ورد في القرار ١٠ الصادر عن دورة اللجنة التاسعة والثلاثين.

١٢٤- كما واصل اليوندسيب تشجيع البلدان المتلقية للمساعدة على تحمل حصة متزايدة من العبء المالي للأنشطة الوطنية لمراقبة العقاقير. وبناء على ذلك، تحققت زيادة هامة في تقاسم التكلفة دعماً لبرامج مراقبة العقاقير في البرازيل وبوليفيا وبيرو والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا، التي بلغ مجموع إسهامات تقاسم التكلفة الواردة من حكومتها ٢٦ ١٥٦ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهو أكثر من ضعف مقدار هذه الأموال التي وردت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتوقع أن تحقق إيرادات تقاسم التكلفة أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغاً قدره ٣٠ مليون دولار. وتستمد نسبة كبرى من الأموال المتاحة في إطار ترتيبات تقاسم التكلفة من قروض تتلقاها الحكومات المعنية من مؤسسات مالية دولية، وبصفة خاصة البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأدى التعاون بين اليوندسيب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز إلى تحقيق زيادة ملحوظة في عام ٢٠٠١ في تمويل الأنشطة في مجال الإيدز

وفيروسه ومراقبة العقاقير. ويتوقع أن تستمر هذه الزيادة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٤٣- وواصل اليوندسيب أيضاً البحث عن مصادر جديدة للإيرادات من القطاع الخاص، ومؤسسات مثل صندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وما زال مركز الوقاية من تعاطي المخدرات وهو منظمة يابانية غير حكومية، يمثل أكبر المتبرعين غير الحكوميين، إذ تبرع بمبلغ قدره ٢٠٠ ٦٢٢ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٤٤- واستعرض اليوندسيب استراتيجيته لحشد الأموال في سياق استهداف جملة مصادر منها المؤسسات، والقطاع الخاص عن طريق بناء الشراكات، وشتى مصادر الأموال الخاصة. وتهدف أولويات حشد الأموال بصفة خاصة إلى ضمان زيادة الإسهامات التي تقدمها المصادر الحكومية التقليدية، وزيادة الإسهامات العامة الغرض، وتوسيع قاعدة التمويل الحكومي، وتكثيف ترتيبات تقاسم التكلفة الحالية، وتشجيع هذه الآلية في مناطق أخرى من العالم، واستبانة التمويل من القطاع الخاص وسائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وسيجري التركيز أيضاً على الإسهامات المستمدة من الأصول المصادرة. وستنشط المكاتب الميدانية في تشجيع أنشطة حشد الأموال على الصعيد المحلي.

الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.01.XI.11.

(٢) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، العدد ١٤١٥٢.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، العدد ١٤٩٥٦.

(٤) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XI.5).

(٥) ترد خلاصة وافية لجميع برامج اليوندسيب في الوثيقة E/CN.7/2001/14/Add.1.